



البنك المركزي العراقي
قسم الاستقرار النقدي و المالي



تقرير الإنذار المبكر للقطاع المصرفي

العدد

الحادي والعشرون

الفصل الثالث

2022

تقرير الإنذار المبكر للقطاع المصرفي
(الفصل الثالث - 2022)

**Early Warning Report for the Banking Sector
(The Third Quarter – 2022)**

البنك المركزي العراقي

2022

الاسم: (تقرير الإنذار المبكر للفصل الثالث من عام 2022) / العدد الحادي والعشرون.
الوصف: العاصمة بغداد - البنك المركزي العراقي / يصدر أربع مرات في السنة/ بدأ إصداره في عام
2017.

العنوان: البنك المركزي العراقي – شارع الرشيد - بغداد – العراق.

هاتف: 8165171

ص . ب : 64

فاكس: 0096418166802

البريد الإلكتروني: cbi@cbi.iq

الإنذار المبكر: هو مؤشر يعطي صورة واضحة عن واقع وحجم المخاطر المحتملة الحدوث التي قد يتعرض لها القطاع المالي بصورة خاصة والاقتصاد بصورة عامة، ومن ثمَّ يُمكنُ صُنَّاع القرار من اتخاذ التدابير اللازمة ورسم السياسات في الوقت المناسب لتلافي حدوث أزمة مالية.

يمكنكم الاقتباس من التقرير وفق الصيغة الآتية:

البنك المركزي العراقي، تقرير الإنذار المبكر للفصل الثالث من عام 2022، العدد الحادي والعشرون، بغداد،
2022.

*ترسل طلبات الحصول على هذا العدد إلكترونياً إلى العنوان الآتي:

mfs.dept@cbi.iq

المحتويات

1	المقدمة
7-2	الفصل الأول (تحليل مؤشرات استقرار قيمة العملة)
2	أولاً: مؤشر ضغط سوق الصرف الأجنبي
3	ثانياً: كفاية الاحتياطيات الأجنبية
3	1 نسبة الاحتياطيات الأجنبية إلى عرض النقد بالمعنى الواسع (M2)
4	2 معدل نمو نسبة صافي الاحتياطيات الأجنبية إلى عرض النقد بالمعنى الواسع (M2)
5	3 مؤشر تغطية الاحتياطيات الأجنبية إلى الاستيرادات
5	ثالثاً: التغير في معدلات أسعار الفائدة
6	1 أسعار الفائدة قصيرة الأجل على الودائع
6	2 معدل الفائدة الحقيقي
22-8	الفصل الثاني (تحليل مؤشرات إداء المصارف)
8	1. قروض البنك المركزي / إجمالي مطلوبات المصارف
8	2. الودائع المصرفية / M2
9	3. إجمالي الائتمان النقدي/ إجمالي الودائع
10	4. استثمارات المصارف العاملة
11	5. المضاعف النقدي
12	6. ربحية المصارف
13	7. ربحية المصارف الخاصة من نافذة بيع العملة الأجنبية
14	8. القروض المتعثرة/ إجمالي الائتمان النقدي
16	9. القروض المتعثرة/ إجمالي الودائع
17	10. القروض المتعثرة/ إجمالي الأصول
18	11. التوزيع القطاعي للقروض المتعثرة
19	12. صافي الموجودات الأجنبية لدى المصارف/ رؤوس أموال المصارف العاملة
20	13. فجوة الائتمان للنتائج المحلي الإجمالي
23-23	الفصل الثالث (تحليل مؤشرات الاقتصاد الكلي)
23	أولاً: معدل التضخم
24	ثانياً: نسبة الفائض أو العجز في الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي (GDP)
24	ثالثاً: معدل التغير في الناتج المحلي الإجمالي (GDP)
25	رابعاً: المخفض الضمني للناتج المحلي الإجمالي
26	خامساً: فجوة الناتج المحلي الإجمالي

قائمة الأشكال

7-2	الفصل الأول
2	شكل (1) مؤشر ضغط سوق الصرف الأجنبي (EMPI)
3	شكل (2) قيمة الدينار العراقي ومؤشر ضغط سوق الصرف الأجنبي (EMPI)
3	شكل (3) الفجوة بين سعر صرف السوق وسعر الصرف الرسمي
4	شكل (4) نسبة الاحتياطيات الأجنبية إلى (M2)
5	شكل (5) معدل نمو نسبة الاحتياطيات الأجنبية إلى (M2)
5	شكل (6) نسبة تغطية الاحتياطيات الأجنبية إلى الاستيرادات
6	شكل (7) معدل سعر الفائدة وقيمة الدينار ومجموع الودائع الثابتة وودائع التوفير
6	شكل (8) معدل سعر الفائدة الإسمي ومعدل سعر الفائدة الحقيقي ومعدل التضخم

22-8 الفصل الثاني

- شكل (9) نسبة النقد في التداول والودائع المصرفية إلى (M2) 9
- شكل (10) نسبة الودائع الثابتة، ودائع التوفير والودائع الجارية إلى إجمالي الودائع لدى المصارف التجارية..... 9
- شكل (11) نسبة إجمالي الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع للقطاع المصرفي..... 10
- شكل (12) نسبة إجمالي الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع لكل من المصارف العامة والمصارف الخاصة... 10
- شكل (13) مجموع الاستثمارات الى مجموع الموجودات لدى المصارف العاملة..... 11
- شكل (14) نسبة إجمالي الاستثمارات الى إجمالي الموجودات لكل من المصارف الحكومية والمصارف الخاصة 11
- شكل (15) نسبة العملة في التداول إلى الودائع الجارية والمضاعف النقدي 12
- شكل (16) العائد على حقوق الملكية والعائد على الموجودات لدى المصارف العاملة..... 12
- شكل (17) العائد على حقوق الملكية والعائد على الموجودات للمصارف الخاصة من نافذة بيع العملة..... 13
- شكل (18) صافي الدخل من الفائدة وصافي الدخل من غير الفائدة لدى المصارف الخاصة 14
- شكل (19) العائد على حقوق الملكية والعائد على الموجودات للمصارف الخاصة..... 14
- شكل (20) نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الائتمان النقدي 15
- شكل (21) نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الائتمان النقدي لدى المصارف الحكومية والمصارف الخاصة... 15
- شكل (22) نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الائتمان النقدي لدى القطاع العام والقطاع الخاص 16
- شكل (23) نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الودائع 16
- شكل (24) نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الودائع لدى المصارف الحكومية والمصارف الخاصة 17
- شكل (25) نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الأصول..... 17
- شكل (26) نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الأصول لدى المصارف الخاصة والحكومية 18
- شكل (27) نسبة الديون المتعثرة لكل قطاع من القطاعات الحقيقية اثناء الفصل الثاني 2022 19
- شكل (28) نسبة الائتمان النقدي لكل قطاع من القطاعات الحقيقية اثناء الفصل الثاني 2022 19
- شكل (29) راس مال المصارف العاملة وصافي الموجودات الأجنبية لديها 20
- شكل (30) فجوة الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي 21

27-23 الفصل الثالث

- شكل (31) معدل التضخم وسعر الفائدة الحقيقي..... 23
- شكل (32) نسبة فائض أو عجز الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي 24
- شكل (33) معدل التغير في الناتج المحلي الإجمالي 25
- شكل (34) المخفض الضمني ومعدل التضخم 25
- شكل (35) فجوة الناتج المحلي الإجمالي 26

قائمة الجداول

- جدول (1) المؤشرات الخاصة باستقرار قيمة العملة 7
- جدول (2) المؤشرات الخاصة بتحليل أداء المصارف 22
- جدول (3) المؤشرات الخاصة بتحليل أداء الاقتصاد الكلي 27

المقدمة:

يعد تقرير مؤشرات الإنذار المبكر أحد أهم الوسائل الرقابية المباشرة على القطاع المالي، من خلال المؤشرات التي يحتويها والقادرة على التنبؤ في حدوث الازمات الوشيكة والمحتملة بصورة عامة وان لم تتحقق، فضلاً عن قياس الانحرافات المحتملة التي قد تصيب القطاع المصرفي والمتغيرات المؤثرة فيه.

تضمن الفصل الأول من تقرير الإنذار المبكر تحليل مؤشرات استقرار قيمة العملة من طريق مؤشر ضغط سوق الصرف الأجنبي (EMPI) Exchange Market Pressure Index الذي شهد أثناء الفصل الثالث من عام 2022 استقراراً ضمن الحدود المعيارية العليا والدنيا، إذ إن استقرار هذا المؤشر جاء نتيجة نجاح سياسات البنك المركزي الذي عمل على الحفاظ على استقرار قيمة الدينار العراقي تجاه الدولار، أما نسبة الاحتياطيات الأجنبية إلى عرض النقد الواسع (M2) فقد ارتفعت لتصل إلى (78.9%) في الفصل الثالث من عام 2022 مقارنة بالفصل نفسه من العام السابق والتي بلغت فيه (64.4%) وهي أكبر من النسبة المعيارية (50%)، وقد ارتفعت مدة تغطية الاحتياطيات الأجنبية إلى الاستيرادات لتصل إلى (17) شهر أثناء الفصل الثالث 2022 مقارنة بالفصل نفسه من العام السابق التي بلغت فيه المدة (14) شهراً، ويعود ذلك إلى الزيادة الكبيرة في حجم الاحتياطيات الأجنبية نتيجة ارتفاع اسعار النفط عالمياً مما انعكس على حجم الواردات المالية للبلاد .

أما الفصل الثاني والمتضمن تحليل مؤشرات أداء المصارف، بلغت نسبة إجمالي الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع (53.4%) في الفصل الثالث 2022 وهي لم تتجاوز النسبة المعيارية التي حددها البنك المركزي (75%)، كما وشهدت نسبة المضاعف النقدي في الفصل الثالث من عام 2022 انخفاضاً ليصل إلى (1.26%) بعدما كان (1.30%) للفصل نفسه من عام 2021، وأنّ هناك انخفاضاً في نسبة العملة في التداول إلى الودائع الجارية، إذ بلغت في الفصل الثالث من عام 2022 (133.5%) بعد أن كانت (148.3%) في الفصل نفسه من عام 2021، أما فيما يخص مؤشري العائد على الموجودات والعائد على حقوق الملكية، فيتبين أنّ هناك انخفاض في نسبة العائد على الموجودات وارتفاعاً في العائد على حقوق الملكية، إذ انخفض العائد على الموجودات في الفصل الثالث من عام 2022 إلى (0.86%) بعد أن كان (0.96%) للفصل نفسه من عام 2021، أما نسبة العائد على حقوق الملكية فقد شهدت ارتفاعاً من (1.76%) في الفصل الثالث لعام 2021 إلى (9.5%) للفصل نفسه من عام 2022 .

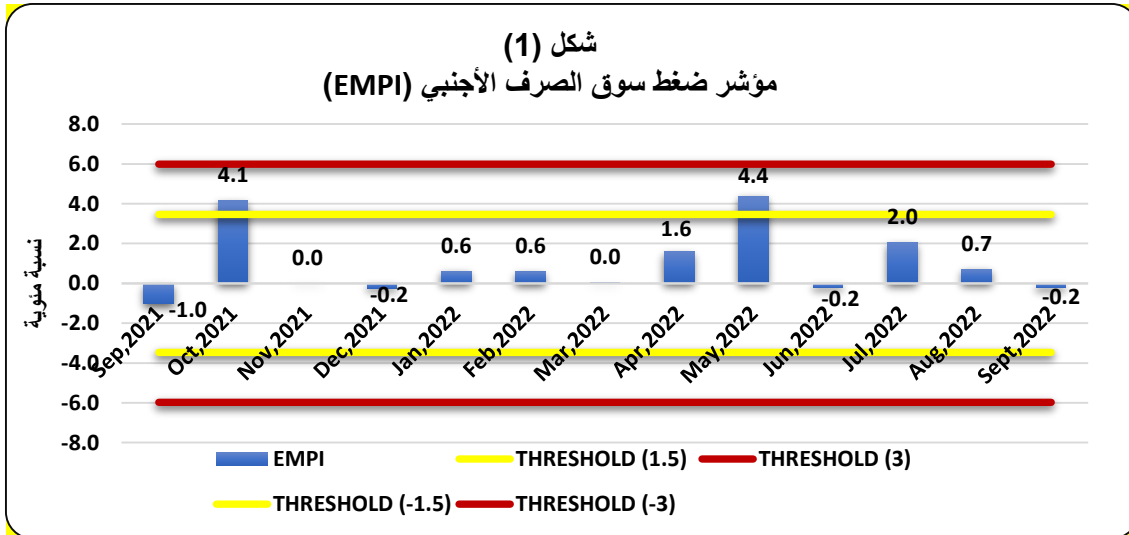
وقد تم التطرق في الفصل الثالث الى تحليل بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي التي لها تأثير في الجهاز المصرفي العراقي، وعند العودة إلى مؤشر سلة أسعار المستهلك في العراق نجد انها سجلت ارتفاعاً أثناء شهر أيلول من عام 2022 لتبلغ (118.3%) مقارنة بشهر آب من العام نفسه مسجلة (118.1%)، أي بمقدار تغيّر (0.2%) والذي يمثل معدل التضخم الشهري، وعند مقارنة الرقم القياسي العام في العراق بصورة سنوية نجد ان معدل التضخم في شهر أيلول الذي بلغت نسبته (118.3) من عام 2022 بعدما كان (112.3%) في شهر ايلول لعام 2021، أي بنسبة ارتفاع مقدارها (5.3%) والذي يمثل التضخم السنوي، في حين أنّ الموازنة العامة للدولة قد حققت فائضاً في الفصل الثالث من عام 2022 قد بلغ (43.7%) إلى الناتج المحلي الإجمالي، إذ بلغ إجمالي الفائض في الموازنة أكثر من (44.043) تريليون دينار، أما في ما يخص حوالات الخزينة لدى المصارف التجارية إلى إجمالي الدين العام فقد انخفضت من (8.7%) خلال الفصل الثالث عام 2021 إلى (8.5%) خلال نفس الفصل من عام 2022 بمعنى تراجع حدة مزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص في الحصول على الائتمان، وقد تراجع نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في العراق أثناء الفصل الثالث لعام 2022 بمعدل (8.5%-) والذي بلغ مقدار الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية (100) تريليون دينار مقارنة بالفصل الثاني من عام 2022 والبالغ (110) تريليون دينار.

الفصل الأول تحليل مؤشرات استقرار قيمة العملة

يعد الحفاظ على قيمة العملة الوطنية من أهم أهداف البنك المركزي العراقي التي يسعى الى تحقيقها ، ومن اجل تحقيق ذلك الهدف والحفاظ عليه من الضرورة متابعة المؤشرات الخاصة باستقرار قيمة الدينار العراقي ، إذ يوضح هذا الفصل قياس التقلبات التي تحصل في قيمة العملة المحلية من خلال عدة مؤشرات ابرزها مؤشر ضغط سوق سعر الصرف الأجنبي، ومؤشر كفاية الاحتياطيات الأجنبية نسبة إلى M_2 ونسبة تغطية الاحتياطيات الأجنبية إلى الاستيرادات فضلاً عن قياس معدلات التغيير في أسعار الفائدة، وهذه المؤشرات تم اختيارها لتتلاءم مع طبيعة الاقتصاد العراقي.

أولاً: مؤشر ضغط سوق الصرف الأجنبي (EMPI) ¹

يعمل هذا المؤشر على قياس الضغوط التي تتعرض لها العملة المحلية، وهو يعطي القدرة لأصحاب القرار على معرفة اثار القرار المتخذ بخصوص العملة المحلية، ويحتوي على قيم معيارية تتم مقارنة الضغط الذي تتعرض لها العملة بهذه القيم، إذ يُحظ من الشكل (1) ارتفاع قيمة المؤشر من (-1.0) لشهر أيلول عام 2021 الى (-0.2) لنفس الشهر من عام 2022 ولكن ضمن الحدود المعيارية العليا والدنيا اي ضمن قدرة البنك المركزي العراقي للدفاع عن قيمة العملة المحلية.

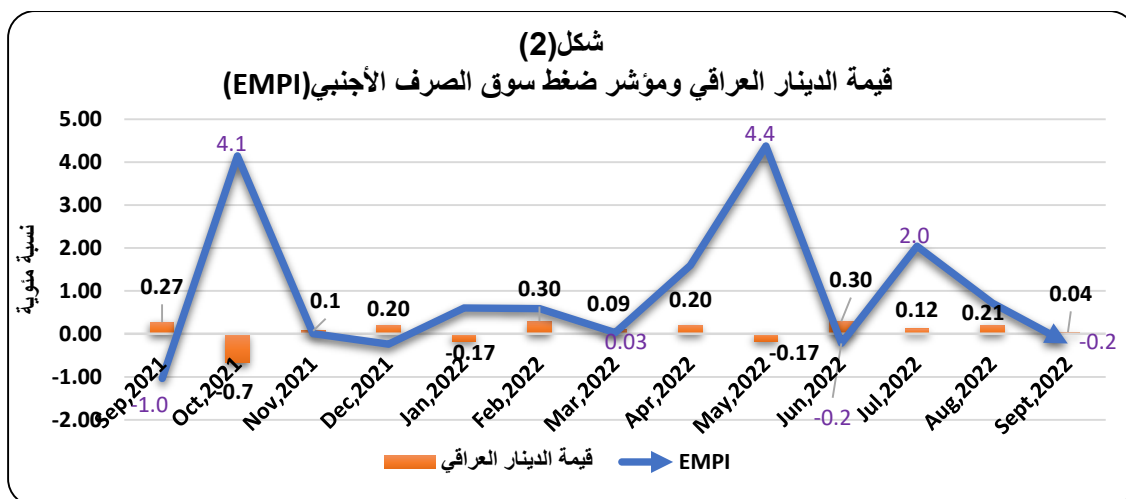


المصدر: البنك المركزي العراقي، تقديرات قسم الاستقرار النقدي والمالي 2022.

في حين يوضح الشكل (2) العلاقة بين مؤشر ضغط سوق الصرف الأجنبي ومؤشر قيمة الدينار العراقي، إذ أنخفضت قيمة الدينار أمام الدولار من (0.27%) نهاية الشهر التاسع لعام 2021 إلى (0.04) أثناء الشهر نفسه لعام 2022 مع ارتفاع قيمة EMPI من (-1.0) إلى (-0.2) أثناء المدة نفسها والتي تبين مقدار الضغط الذي تعرض له البنك المركزي للحفاظ على قيمة العملة من خلال تعقيم العملة داخل السوق، والذي حافظ على استقرار في معدل تغيير قيمة العملة المحلية أثناء الفصل الثالث لعام 2022.

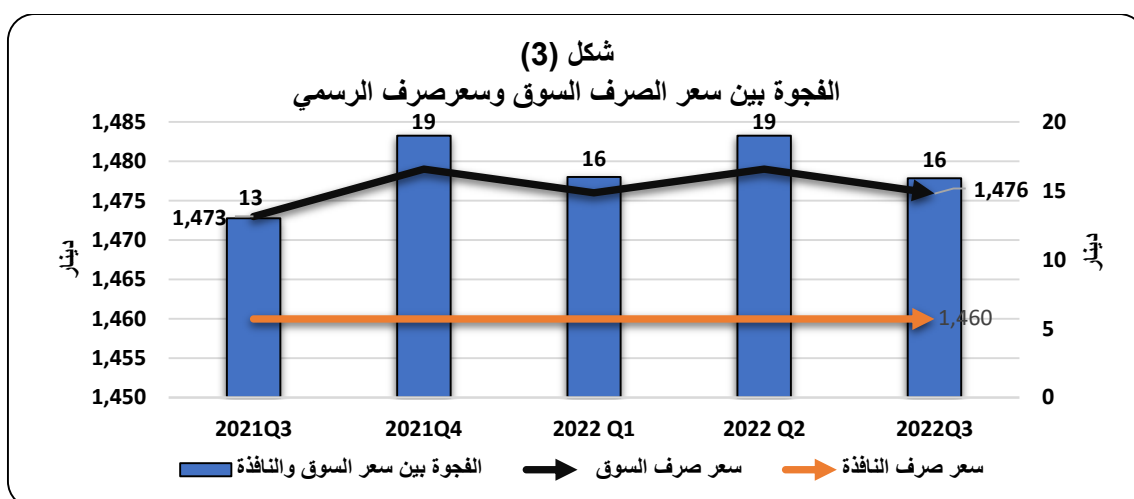
¹ للمزيد يُنظر:

- البنك المركزي العراقي، تقرير الإنذار المبكر 2020، العدد 14، ص3



المصدر: البنك المركزي العراقي، تقديرات قسم الاستقرار النقدي والمالي 2022

ونلاحظ من خلال الشكل (3) ارتفاع الفجوة بين سعر صرف السوق وسعر الصرف الرسمي للدينار العراقي من (13) دينار في الفصل الثالث لعام 2021 الى (16) دينار للفصل نفسه من عام 2022 والذي يمثل انخفاض قيمة الدينار العراقي خلال المدة نفسها.



المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي والاقتصادي.

ثانياً: كفاية الاحتياطيات الأجنبية

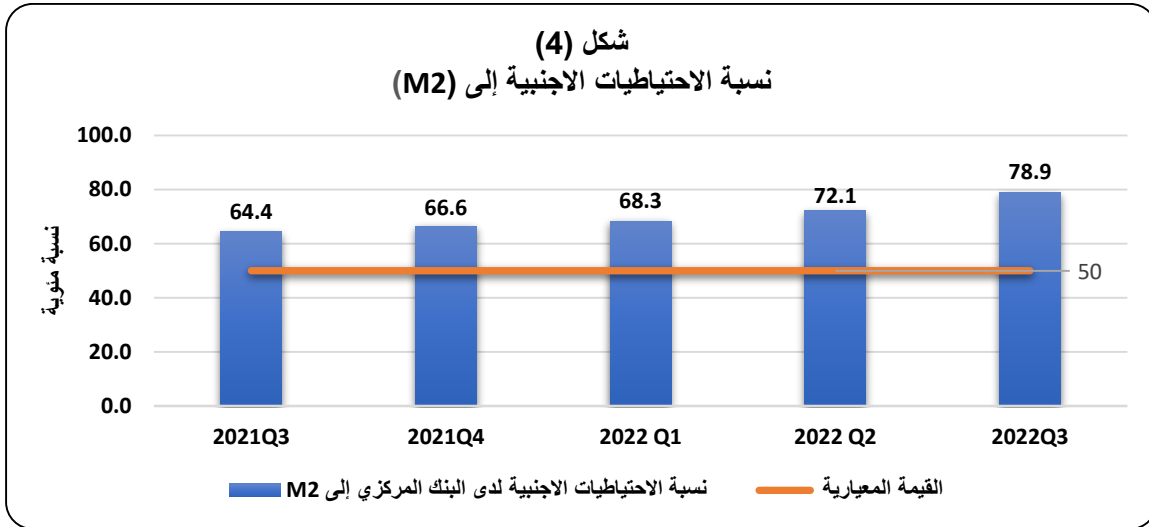
تعتبر الاحتياطيات الأجنبية من أهم المصدات التي تبقي عملة البلد في وضع آمن وسليم يحصنها تجاه الصدمات الطارئة غير المتوقعة، مما يحافظ على استقرارها داخل السوق المحلي، ولذلك تُعدّ الاحتياطيات الأجنبية الكافية وسيلة لدعم الثقة في قيمة العملة المحلية وتقليل مخاطر هروب رأس المال، إذ يتم الحصول عليها من طريق بيع وزارة المالية العملة الأجنبية الى البنك المركزي العراقي وبالمقابل الحصول على الدينار العراقي لتمويل النفقات العامة للدولة، وهناك مؤشرات عدّة لقياس كفاية الاحتياطيات الأجنبية منها:

1- نسبة الاحتياطيات الأجنبية إلى عرض النقد بالمعنى الواسع (M₂)

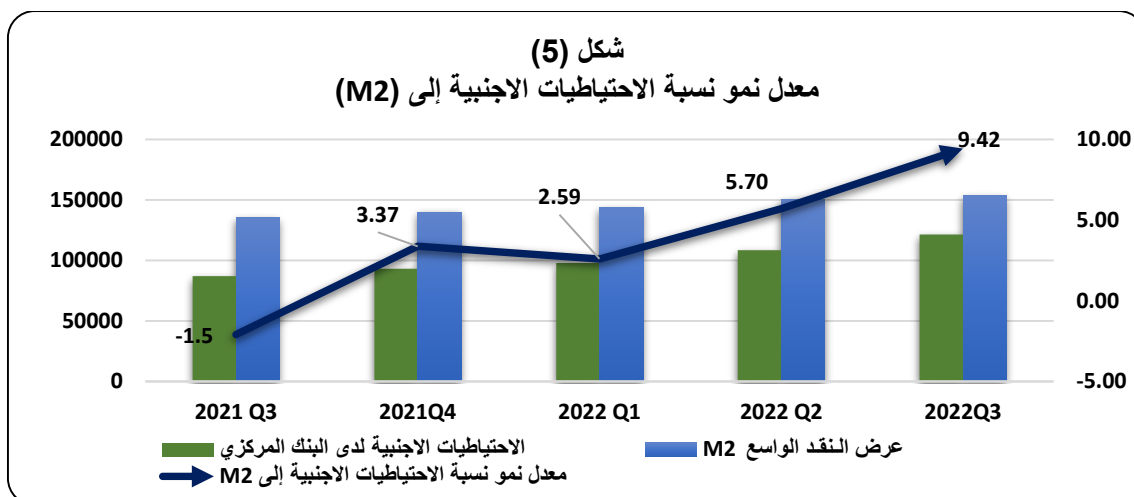
ان هذا المؤشر يعكس توجهات البنك المركزي العراقي في الاحتفاظ بالاحتياطيات الأجنبية التي تزيد من قدرته في المحافظة على استقرار قيمة العملة المحلية ومواجهة المضاربات التي قد تحصل في العملة الأجنبية، والحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار، كما يقيس أيضاً الطلب المحتمل

على الأصول الأجنبية من المصادر المحلية ومن ثمَّ درجة الضغط على الوضع المالي وعلى قيمة العملة الوطنية.

ويُلاحظ من الشكل (4) ارتفاع نسبة الاحتياطيات الأجنبية إلى عرض النقد الواسع (M_2) إلى (78.9%) للفصل الثالث لعام 2022 مقارنة بالفصل نفسه من العام السابق والتي بلغت فيه (64.4%) وهي أكبر من النسبة المعيارية (50%)، وذلك نتيجة لارتفاع معدل نمو الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي العراقي بنسبة (39.5%) بزيادة قدرها (34.3) تريليون دينار للمدة نفسها، مما يعني أنّ حجم الاحتياطي الأجنبي لدى البنك المركزي العراقي يقع ضمن حدود الأمان لمواجهة الضغوط الطارئة والحفاظ على الاستقرار النقدي وتحقيق استقرار المستوى العام للأسعار.



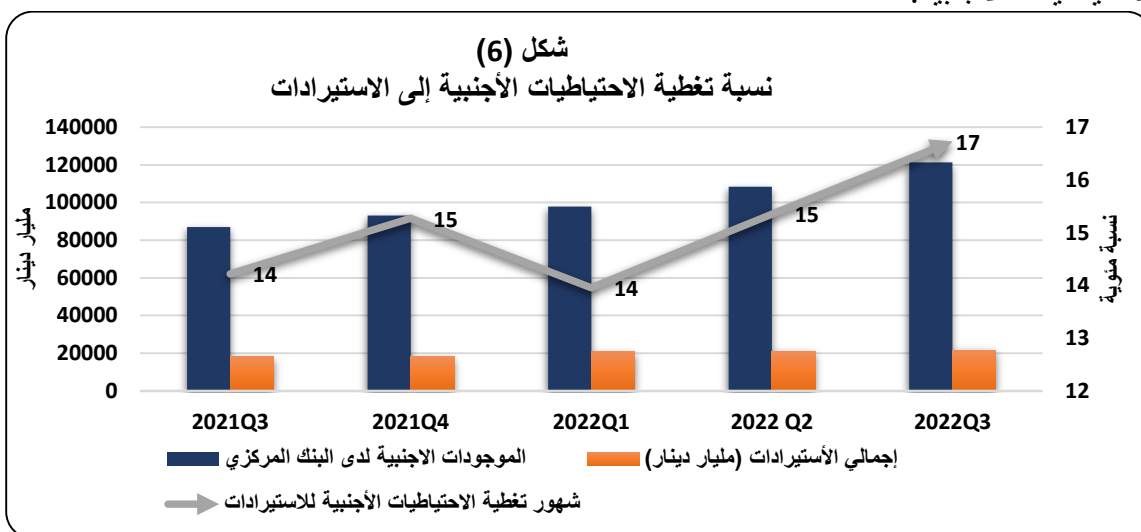
2- معدل نمو نسبة الاحتياطيات الأجنبية إلى عرض النقد بالمعنى الواسع (M_2) شهدت نسبة نمو الاحتياطي الأجنبي إلى عرض النقد الواسع (M_2) ارتفاعاً أثناء الفصل الثالث لعام 2022 لتصل إلى (9.42%) بعد ما كانت (1.5%) في الفصل نفسه للعام السابق وعلى النحو المبيّن في الشكل (5) بسبب ارتفاع حجم الاحتياطي الأجنبي بنسبة نمو أكبر من عرض النقد الواسع (M_2)، إذ سجّل عرض النقد الواسع (M_2) ارتفاعاً لتصل نسبته إلى (13.78%) في الفصل الثالث لعام 2022 مقارنة بالفصل نفسه من العام السابق، في حين سجّل الاحتياطي الأجنبي نسبة نمو وصلت إلى (39.5%) خلال المدة نفسها.



المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي والاقتصادي.

3- مؤشر تغطية الاحتياطيات الأجنبية إلى الاستيرادات

إنّ هذا المؤشر يقيس نسبة الاحتياطيات الأجنبية إلى الاستيرادات بافتراض عدم وجود أي إيرادات أو إضافات من العملة الأجنبية أثناء هذه المدة، وقد تختلف هذه النسبة من دولة إلى أخرى على حسب وضعها الاقتصادي، وقد تم تقديرها في بعض البلدان بأن تكون كمية تغطية الاحتياطيات الأجنبية للاستيرادات بين 4 أو 5 أشهر، أمّا في حالة العراق فقد تم تقديرها بمدة 6 أشهر¹، ويبيّن الشكل (6) ارتفاع مدة تغطية الاحتياطيات الأجنبية إلى الاستيرادات إلى (17) شهراً للفصل الثالث في عام 2022 مقارنة بالفصل الثالث من العام السابق التي بلغت فيه المدة (14) شهراً، وذلك نتيجة لارتفاع حجم الاحتياطيات الأجنبية.



المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي والاقتصادي.

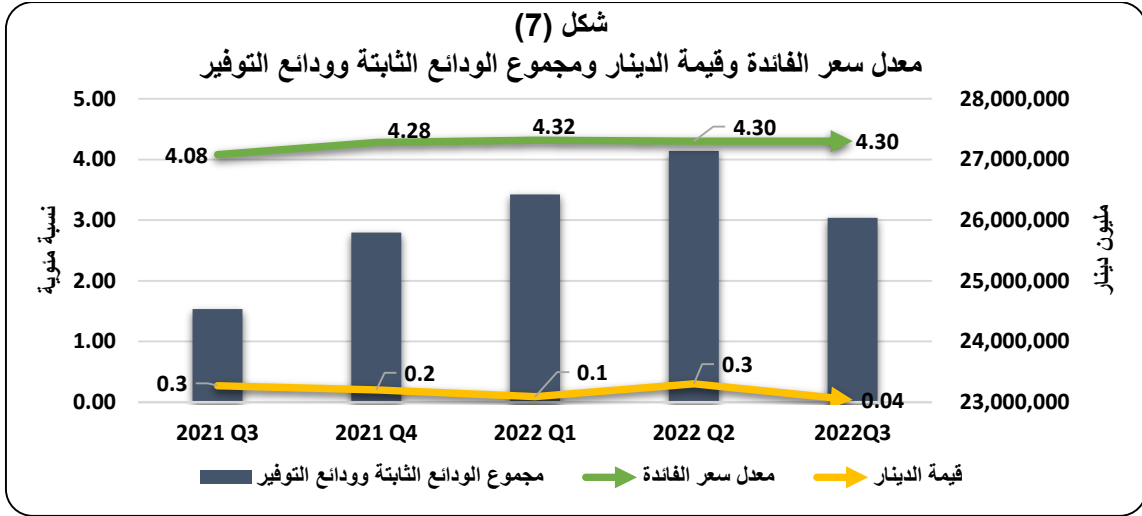
ثالثاً: التغيير في معدلات أسعار الفائدة

تعرف أسعار الفائدة على انها التكلفة التي يتحملها المستفيد النهائي للحصول على الأموال، وتعتبر مؤشر على النشاط الاقتصادي لذلك يقيس هذا المؤشر التغييرات التي تحصل في أسعار الفائدة وأثرها في قيمة العملة واجمالي الودائع طويلة الأجل ومعدل التضخم، وتعد أيضاً أحد المتغيرات التي لها أثر كبير في تغيير قيمة العملة المحلية.

¹ للمزيد انظر، البنك المركزي العراقي 2021، تقرير الإنذار المبكر، العدد الثامن عشر، ص6.

1- أسعار الفائدة القصيرة الأجل على الودائع¹

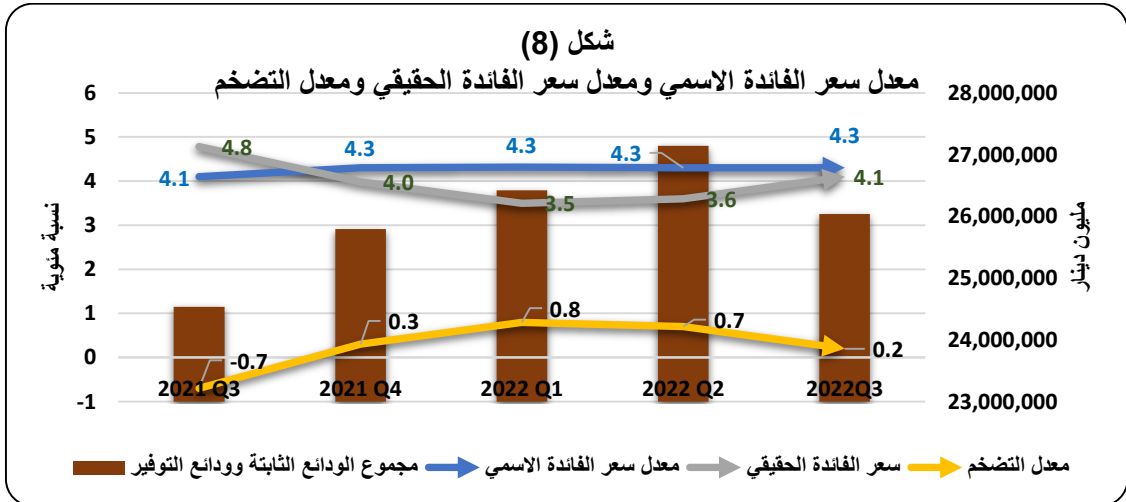
يوضح هذا المؤشر اثر سعر الفائدة قصير الاجل على حجم الودائع وعلى قيمة العملة المحلية، إذ يُلاحظ من الشكل (7) أنّ هناك ارتفاعاً في سعر الفائدة قصيرة الأجل من (4.08%) للفصل الثالث لعام 2021 إلى (4.30%) في الفصل الثالث لعام 2022، ولوحظ ارتفاع إجمالي الودائع الطويلة الأجل إلى (26.03) ترليون دينار للفصل الثالث لعام 2022 مقارنة بالفصل الثالث الذي بلغت (24.5) ترليون دينار من عام 2021، وكذلك يبيّن الشكل أنّ هناك تغييراً في قيمة الدينار العراقي بنسبة (0.04%) للفصل الثالث لعام 2022 مقارنة بالفصل نفسه الذي بلغت فيه (0.3%) لعام 2021 نتيجة التغيرات التي حصلت في الاقتصاد المحلي وليس بسبب تغير أسعار الفائدة وذلك لأن تعطيل أسعار الفائدة في النظام المالي العراقي نتيجة لانخفاض النشاط المصرفي داخل الاقتصاد الحقيقي.



المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي والاقتصادي.

2- سعر الفائدة الحقيقي

يعبّر سعر الفائدة الحقيقي عن الفرق بين سعر الفائدة الاسمي ومعدّل التضخم، ويبيّن الشكل (8) انخفاض سعر الفائدة الحقيقي من (4.8%) للفصل الثالث من العام السابق الى (4.1%) للفصل نفسه في عام 2022 مع ارتفاع معدل التضخم الشهري في العراق بنسبة (0.2%).



المصدر: - البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي والاقتصادي.

- الجهاز المركزي للإحصاء، الرقم القياسي لأسعار المستهلك لشهر ايلول 2022.

(1) شملت أسعار الفائدة على الودائع مدة ستة أشهر، والودائع مدة سنة وودائع التوفير.

جدول (1)
المؤشرات الخاصة باستقرار قيمة العملة

اتجاه المؤشر	الأثر في الاستقرار المالي	معدل التغير %	قيمة المؤشر أثناء الفصل الثالث 2022	قيمة المؤشر أثناء الفصل الثالث 2021	اسم المؤشر
↓	مقبول	0.33	1476	1471	سعر صرف السوق (دينار)
↔	ثابت	0.0	1460	1460	سعر الصرف الرسمي (دينار)
↑	إيجابي (ضمن الحدود)	80	-0.2	-1.0	مؤشر ضغط سوق الصرف الأجنبي (نسبة مئوية)
↓	مقبول	-85	0.04	0.27	قيمة العملة المحلية (نسبة مئوية)
↑	إيجابي	39.5	121364	86979	الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي (مليار دينار)
↑	إيجابي	22.5	78.9	64.4	نسبة الاحتياطيات الأجنبية إلى عرض النقد بالمعنى الواسع (M2) (نسبة مئوية)
↑	إيجابي	746	9.42	-1.5	معدل نمو نسبة الاحتياطيات الأجنبية إلى عرض النقد (نسبة مئوية)
↑	إيجابي	21.4	17	14	تغطية الاحتياطيات الأجنبية إلى الاستيرادات (شهرًا)
↑	إيجابي	5.39	4.3	4.08	أسعار الفائدة القصيرة الأجل على الودائع (نسبة مئوية)
↑	إيجابي	6.12	26037	24535	مجموع الودائع الثابتة وودائع التوفير (مليار دينار)
↓	مقبول	-14.5	4.1	4.8	سعر الفائدة الحقيقي (نسبة مئوية)
↑	مقبول	23	16	13	الفجوة بين سعر صرف السوق والنافذة (دينار)

الفصل الثاني تحليل مؤشرات أداء المصارف

يتم من خلال هذا الفصل تحليل وقياس المؤشرات الخاصة بأداء القطاع المصرفي من أجل معرفة مدى قدرته على الوفاء بالتزاماته المالية من طريق عدة مؤشرات من أهمها نسبة أجمالي قروض البنك المركزي إلى أجمالي مطلوبات القطاع المصرفي، ونسبة الودائع المصرفية إلى M_2 ونسبة الائتمان النقدي إلى الودائع، بالإضافة إلى نسبة المضاعف النقدي فضلاً عن قياس مؤشر الاستثمارات والربحية للمصارف العاملة في العراق وكذلك نسبة اجمالي القروض المتعثرة إلى اجمالي الائتمان النقدي واجمالي الأصول، فجوة الائتمان للنواتج المحلي الإجمالي.

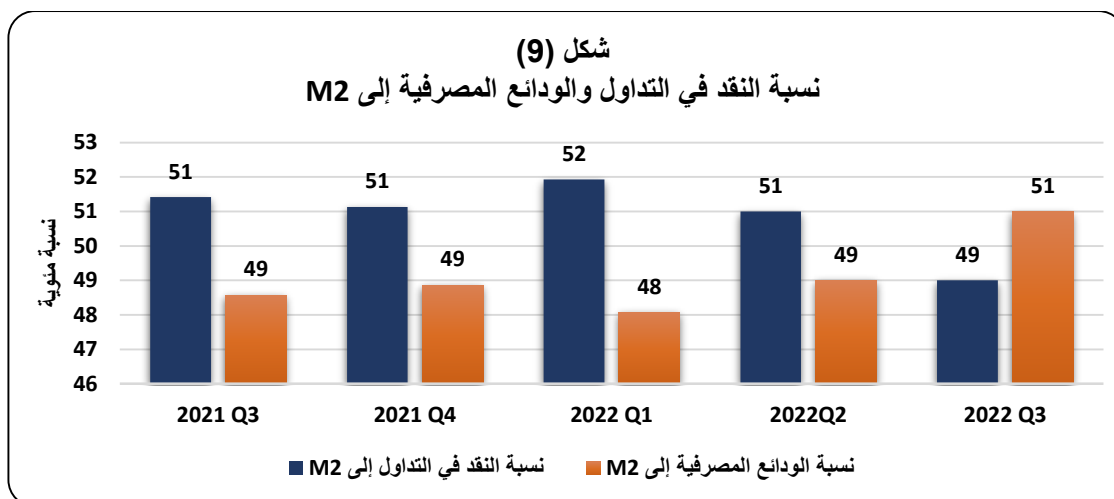
1- قروض البنك المركزي / إجمالي مطلوبات المصارف

يسمح قانون البنك المركزي العراقي رقم (56) لعام 2004 وبحسب المادة (30) منه على إقراض المصارف التي تعاني من أزمات مالية في ظل ظروف استثنائية وفق الشروط القانونية، ومن هذه الشروط أن يرى البنك المركزي أن المصرف مليء، وأن الضمانات التي يقدمها مناسبة وأن طلب المعونة قائم على حاجته لتحسين السيولة، أو إذا كان هذا الدعم ضرورياً للحفاظ على استقرار النظام المالي.

إن ارتفاع نسبة هذا المؤشر يعكس هشاشة القطاع المصرفي banking sector fragility وتوسع حجم التعثر لتلك المصارف وازدياد المخاطر على النظام المصرفي وسمعته، لكونها تعبر عن أزمة سيولة تعكس مقدار التعثر الذي يعاني منه القطاع المصرفي، ويُلاحظ أن البنك المركزي العراقي لم يقدم قروضاً للمصارف العاملة أثناء الفصل الثالث من عام 2022، وهذا لا يعني عدم وجود مصارف متعثرة، ولكن لعدم تقديم المصارف التي لديها تعثر طلبات للحصول على قروض، لأنها لم تستوفي الشروط الخاصة بالقروض الممنوحة من قبل البنك المركزي لوجود متطلبات يجب أن تقدمها تلك المصارف لأجل السير بعملية المنح.

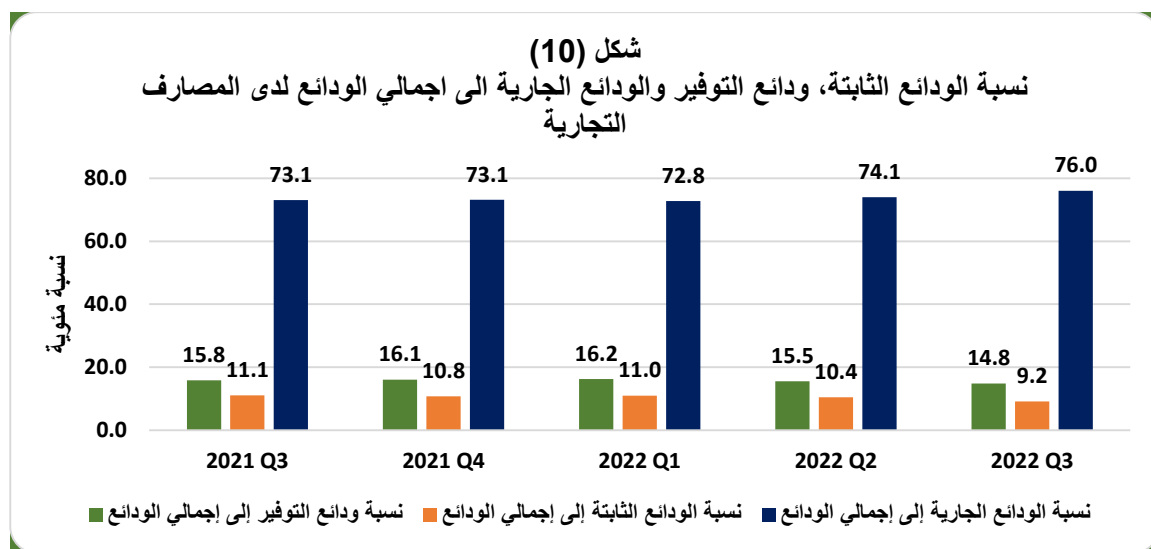
2- الودائع المصرفية / M_2

تعتبر عن مقدار الملائة المالية التي يتمتع بها المصرف والتي يمكن الحصول عليها من خلال تنوع الخدمات المقدمة إلى الجمهور من أجل جذب عدد أكبر من المودعين إلى المصرف، وبالتالي فإن هذا المؤشر يمثل رغبة الجمهور في التوجه نحو المصارف نتيجة لحاجتها إليها أو للحصول على العروض المميزة التي تعمل على جذب الجمهور إليها من جهة، فضلاً عن أن حجم الودائع لدى المصرف يمثل مؤشراً لنشاطه وانتشاره من جهة أخرى، ويُقاس هذا المؤشر من طريق قسمة الودائع المصرفية على عرض النقد بالمعنى الواسع (M_2)، ويوضح الشكل (9) أن نسبة الودائع المصرفية إلى (M_2) قد ارتفعت أثناء الفصل الثالث من عام 2022 إلى (51%) بعدما كانت (49%) للفصل نفسه من عام 2021، وفي المقابل انخفض مؤشر نسبة النقد في التداول إلى (M_2) من (51%) في الفصل الثالث من عام 2021 إلى (49%) للفصل نفسه من عام 2022، وهذا يُعدُّ مؤشراً إيجابياً للجهاز المصرفي.



المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي والاقتصادي.

وبالرجوع إلى أنواع الودائع لدى المصارف التجارية يُلاحظ أنّ الودائع الجارية قد استحوذت على النسبة الأكبر من إجمالي الودائع لدى المصارف، إذ ارتفعت نسبتها إلى (76%) أثناء الفصل الثالث من عام 2022 بعدما كانت (73.1%) خلال الفصل نفسه من عام 2021، في حين انخفضت الودائع الثابتة إلى (9.2%) في الفصل الثالث لعام 2022 بعدما كانت (11.1%) من الفصل نفسه لعام 2021، أمّا فيما يخصّ ودائع التوفير فقد انخفضت هي الأخرى إلى (14.8%) أثناء الفصل الثالث عام 2022 بعد ما كانت (15.8%) للفصل نفسه من عام 2021، وهذا يعود إلى ارتفاع احتياجات المودعين للمعاملات المستعجلة في إنجاز أعمالهم والشكل (10) يوضح ذلك.

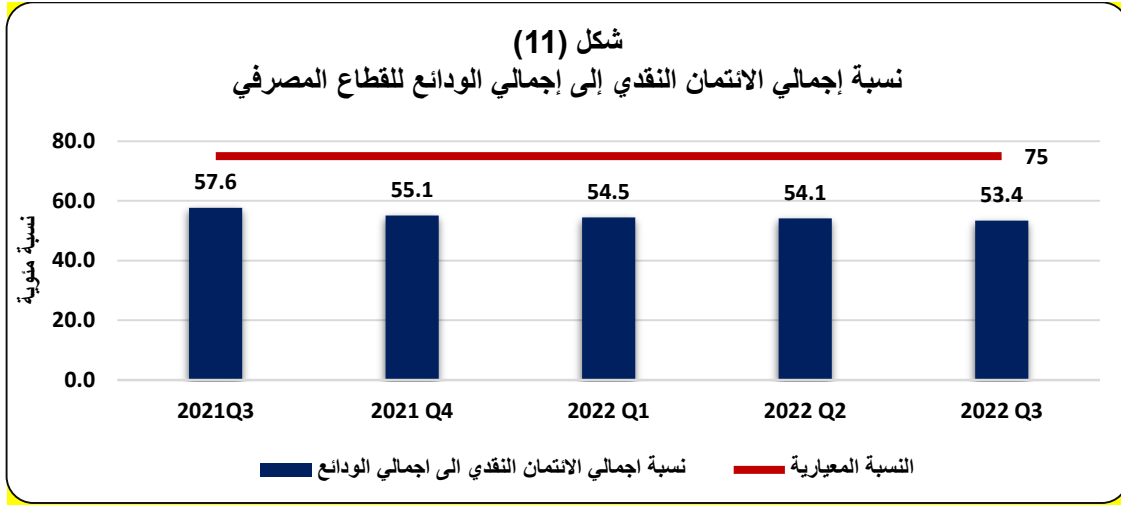


المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي والاقتصادي.

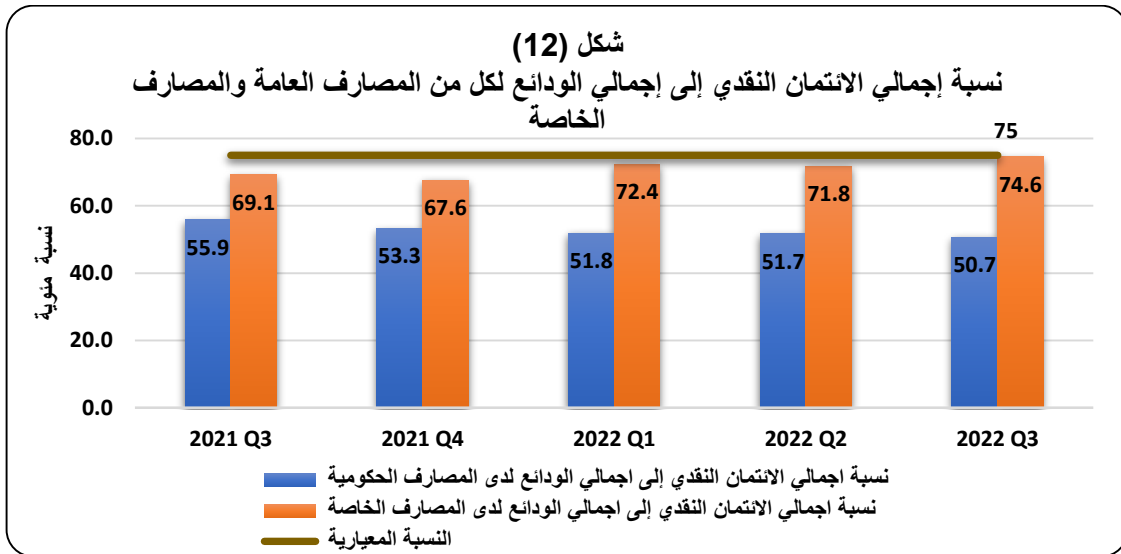
3- إجمالي الائتمان النقدي / إجمالي الودائع

حدّد البنك المركزي العراقي هذه النسبة عند (75%)، للحفاظ على سيولة كافية لدى المصارف لمواجهة سحبيات العملاء وإجراء نشاطات المصرف المالية، وتُقاس هذه النسبة من طريق قسمة إجمالي الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع لدى المصارف العاملة، والذي يُعبّر عن حالة السيولة في الأجل الطويل للقطاع المصرفي، والشكل (11) يوضح أنّ نسبة إجمالي الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع أنخفضت إلى (53.4%) في الفصل الثالث 2022 مقارنة بالفصل نفسه من عام

2021 التي بلغت نسبته (57.6%) وهذا يعود الى ارتفاع حجم الودائع المصرفية ونلاحظ الى ان هذه النسبة لم تتجاوز النسبة المعيارية التي حددها البنك المركزي (75%).



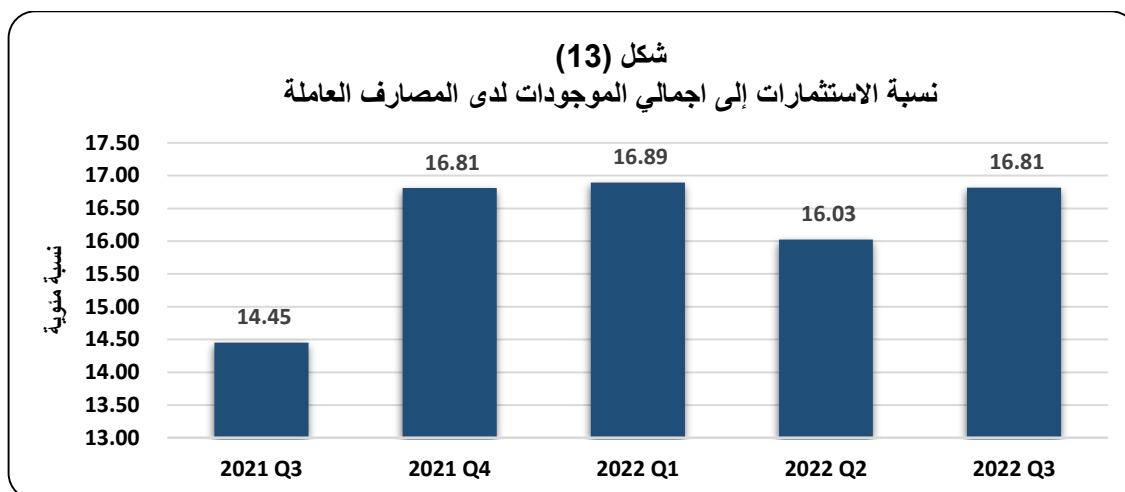
وعند العودة إلى المصارف الخاصة والمصارف العامة كُـلّ على جِدّة يتضح أنّ المصارف الخاصة قد ازدادت فيها هذه النسبة ولكنها ضمن الحدود التي أقرها البنك المركزي، والشكل (12) يبيّن أنّ هذه النسبة بلغت (74.6%) في الفصل الثالث من عام 2022 لدى المصارف الخاصة بعدما كانت (69.1%) للفصل نفسه من عام 2021، أمّا فيما يخصّ المصارف العامة فهي لم تتجاوز النسبة المحدّدة أيضاً إذ بلغت هذه النسبة في الفصل الثالث عام 2022 (50.7%).



4- استثمارات المصارف العاملة

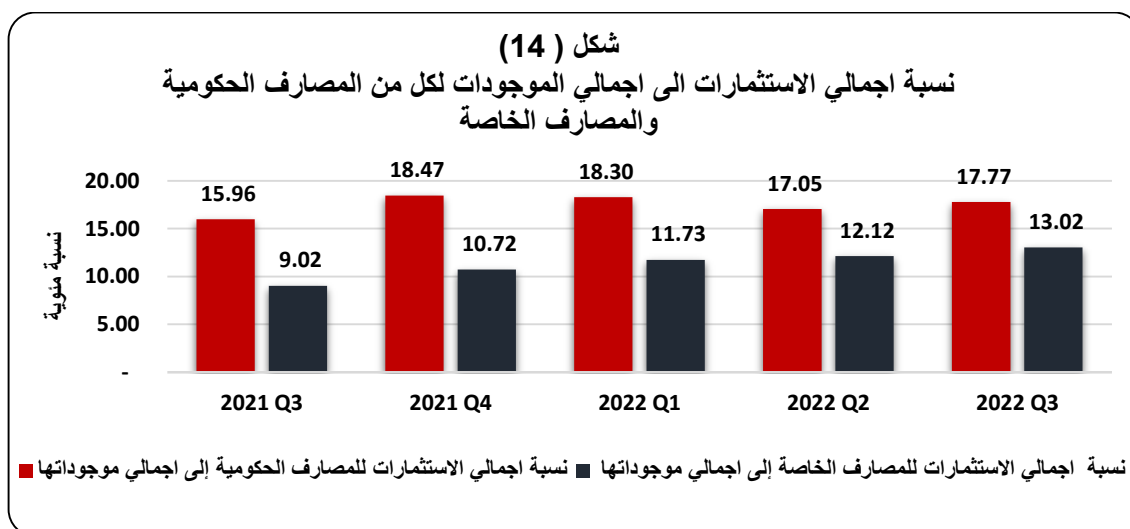
يعتبر هذا المؤشر من المؤشرات المهمة كونه يبين حجم الاستثمارات الفعلية داخل ميزانيات المصارف، وتبرز أهمية الاستثمارات في العائد الذي توفره للمصرف وزيادة الأرباح لديه خاصة إذا كانت هذه الاستثمارات تحفز القطاعات الاقتصادية وتنعكس بشكل ايجابي داخل القطاع الحقيقي، وتمول الاستثمارات من راس مال المصرف والودائع المتوفرة لديه، وتكون في جانب الموجودات ضمن ميزانية المصرف، لذلك يتم قياسها إلى إجمالي الموجودات لغرض معرفة حجمها لدى المصرف، والشكل (13) يوضح أن حجم الاستثمارات إلى إجمالي الموجودات لدى المصارف

التجارية قد ارتفعت من (14.45%) خلال الفصل الثالث 2021 إلى (16.81%) أثناء الفصل ذاته من عام 2022.



المصدر: البنك المركزي العراقي، قسم الإحصاءات النقدية والمالية.

وبالعودة إلى تصنيف المصارف من حيث الملكية، نجد ان نسبة الاستثمارات إلى حجم الموجودات لدى المصارف الحكومية أكبر من نظيرتها في المصارف الخاصة، والشكل (14) يبين ان حجم الاستثمارات الى موجوداتها لدى المصارف الحكومية قد ارتفع من (15.96%) خلال الفصل الثالث من عام 2021 إلى (17.77%) أثناء الفصل نفسه من عام 2022، كما وان الاستثمارات لدى المصارف الخاصة إلى إجمالي موجوداتها قد ارتفعت من (9.02%) خلال الفصل الثالث من عام 2021 إلى (13.2%) خلال الفصل نفسه من عام 2022، والجدير بالذكر ان حجم الاستثمارات لدى المصارف الحكومية تشكل (84.41%) إلى إجمالي الاستثمارات لدى المصارف العاملة في حين تشكل استثمارات المصارف الخاصة (15.58%).

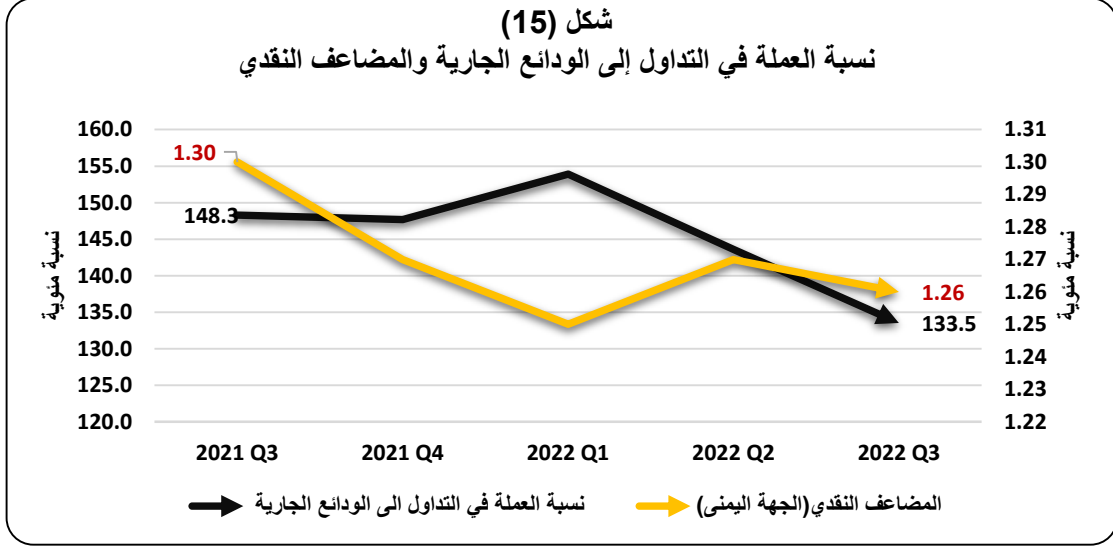


المصدر: البنك المركزي العراقي، قسم الإحصاءات النقدية والمالية

5- المضاعف النقدي

يعرف المضاعف النقدي على أنه رغبة وقدرة المصارف على تحويل الودائع لديه إلى ائتمان، وبالتالي فإنه يمثل النشاط المصرفي داخل القطاع الحقيقي فهو من جهة يمثل جانب رغبة الجمهور بالتوجه نحو المصرف نتيجة الخدمات التي يقدمها ذلك المصرف والتي من خلالها كسب ثقة الجمهور، ومن جهة أخرى يمثل رغبة المصرف في منح الائتمان إلى الجمهور والفوائد المترتبة عليه نتيجة

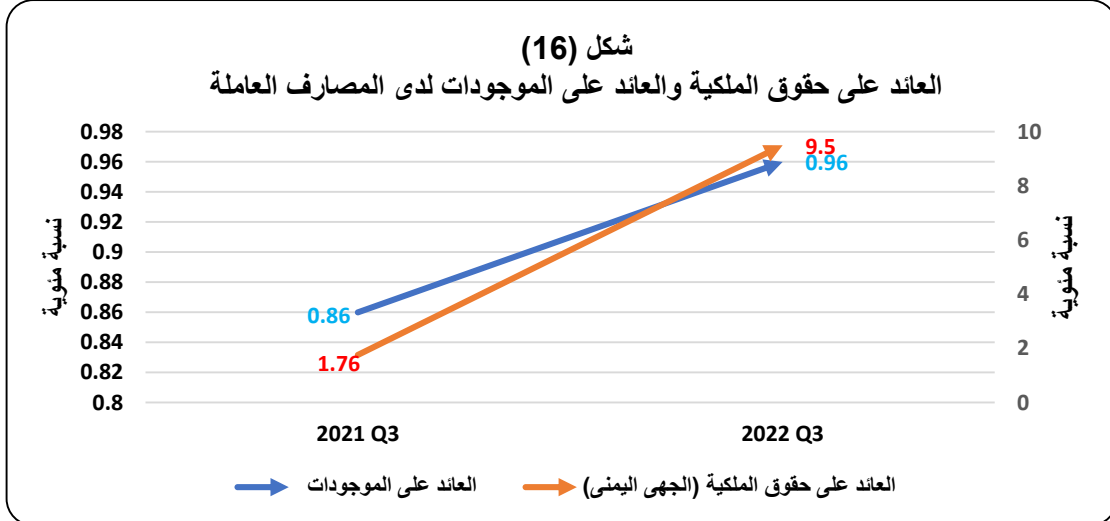
لذلك، والشكل (15) يوضح نسبة المضاعف النقدي الذي يبين أنّ هناك انخفاضاً في نسبة المضاعف النقدي في الفصل الثالث من عام 2022 ليصل إلى (1.26%) بعدما كان (1.30%) للفصل نفسه من عام 2021، وأنّ هنالك انخفاضاً في نسبة العملة في التداول إلى الودائع الجارية، إذ بلغت في الفصل الثالث من عام 2022 (133.5%) بعد أن كانت (148.3%) في الفصل نفسه من عام 2021، في حين بلغت نسبة نمو الاحتياطيّات الفائضة خلال الفصل الثالث من عام 2022 (40.3%) مقارنةً بالفصل نفسه من العام السابق وهذا يوضح سبب انخفاض رغبة المصارف في منح الائتمان.



المصدر: البنك المركزي العراقي، تقديرات قسم الاستقرار النقدي والمالي.

6- ربحية المصارف

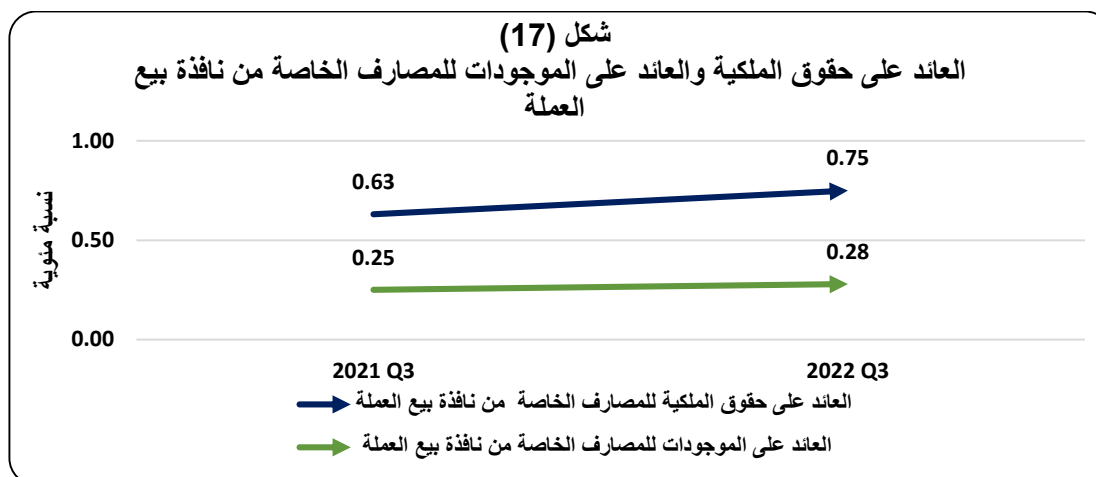
يوضح هذا المؤشر الأرباح التي تحصل عليها المصارف أو الخسارة التي تتعرض لها، والشكل (16) يوضح العائد على حقوق الملكية والعائد على الموجودات للمصارف العاملة داخل الجهاز المصرفي، إذ نجد أنّ هناك ارتفاعاً في نسبة العائد على الموجودات والعائد على حقوق الملكية، إذ ازداد العائد على الموجودات في الفصل الثالث من عام 2022 إلى (0.96%) بعد أن كان (0.86%) للفصل نفسه من عام 2021، أمّا نسبة العائد على حقوق الملكية فقد شهدت ارتفاعاً أيضاً من (1.76%) في الفصل الثالث لعام 2021 إلى (9.5%) للفصل نفسه من عام 2022 وهذا يبين ان المصارف تستغل الجزء الفائض من مواردها في تحقيق الأرباح بشكل واسع.



المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث.

7-ربحية المصارف الخاصة من نافذة بيع العملة الأجنبية

إنّ هذا المؤشر يوضح ربحية المصارف الخاصة من نافذة بيع العملة الأجنبية¹، والشكل (17) يوضح أنّ العائد على حقوق الملكية من مشتريات المصارف الخاصة من نافذة بيع العملة ارتفع من (0.63%) في الفصل الثالث عام 2021 إلى (0.75%) أثناء الفصل نفسه من عام 2022، كذلك الأمر في ما يخصّ العائد على الموجودات الذي ارتفع من (0.25%) إلى (0.28%) أثناء المدة نفسها، بالتالي بلغت نسبة نمو أرباح المصارف الخاصة من مشاركتها في التوسط بشراء العملة الاجنبية عبر نافذة بيع العملة (19.4%) وذلك نتيجة للزيادة في حصة المصارف الخاصة من العملة الاجنبية خلال المدة (2021Q3-2022Q3).

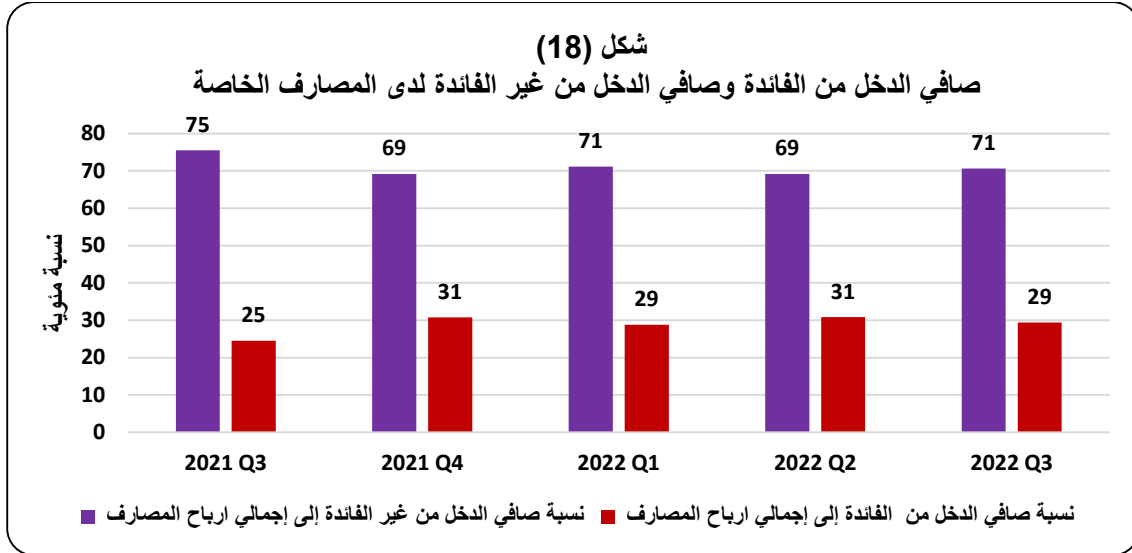


المصدر: البنك المركزي العراقي، تقديرات قسم الاستقرار النقدي والمالي 2022.

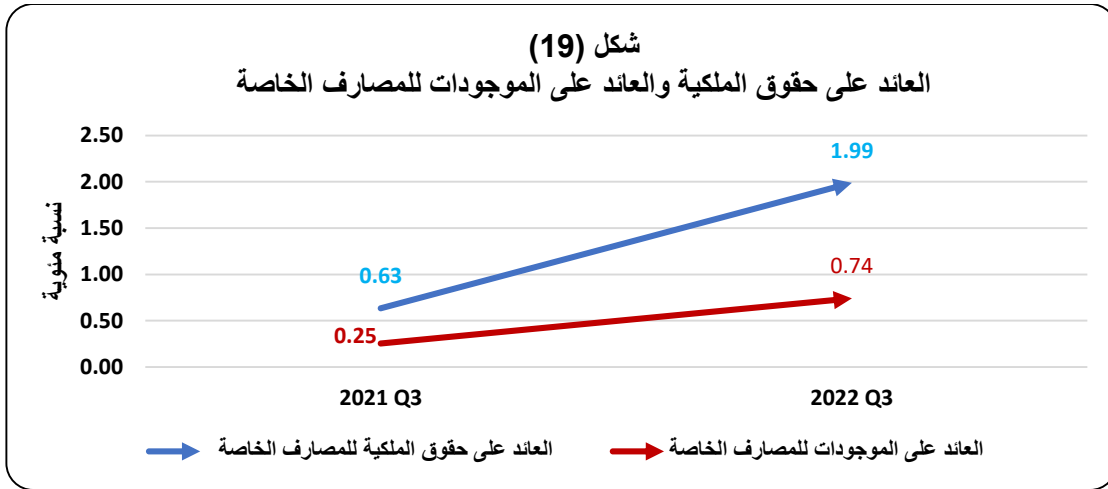
وعند العودة إلى أرباح المصارف الخاصة المتحصلة من النشاطات المصرفية المتمثلة بالفائدة المتحصلة من منح الائتمان، نجد أنّ هذه الأرباح تكون نسبتها قليلة الى إجمالي أرباح المصارف إذ بلغت (29%) في الفصل الثالث من عام 2022، وذلك يعكس ان عمل المصارف الخاصة يكون على الاكثر في مجالات اخرى لا تدرج ضمن منح الائتمان ، والشكل (18) يوضح صافي الدخل المتحصل من الفائدة وصافي الدخل المتحصل من غير الفائدة للمصارف الخاصة، ويتبين أنّ صافي الدخل المتحصل من غير الفائدة لدى المصارف الخاصة يشكّل نسبة (71%) من إجمالي الدخل لدى المصارف في الفصل الثالث عام 2022، مما يتوجب على المصارف الخاصة زيادة نشاطها داخل القطاع الحقيقي المتمثل بعملية منح القروض وجذب الودائع وزيادة الخدمات المالية المقدمة من قبلها، والجدير بالذكر أن الامر مختلف بالنسبة للمصارف الحكومية والتي معظمها لا تدخل إلى نافذة بيع العملة الأجنبية او يكون دخولها بشكل محدود جداً، إذ بلغت نسبة صافي الدخل من الفائدة لدى المصارف الحكومية إلى إجمالي صافي دخل من الفائدة للمصارف ككل (81%) أثناء الفصل الثالث 2022.

¹ للمزيد عن طريقة احتساب هذا المؤشر يُنظر:

-البنك المركزي العراقي 2021- تقرير الإنذار المبكر- العدد السابع عشر- ص15

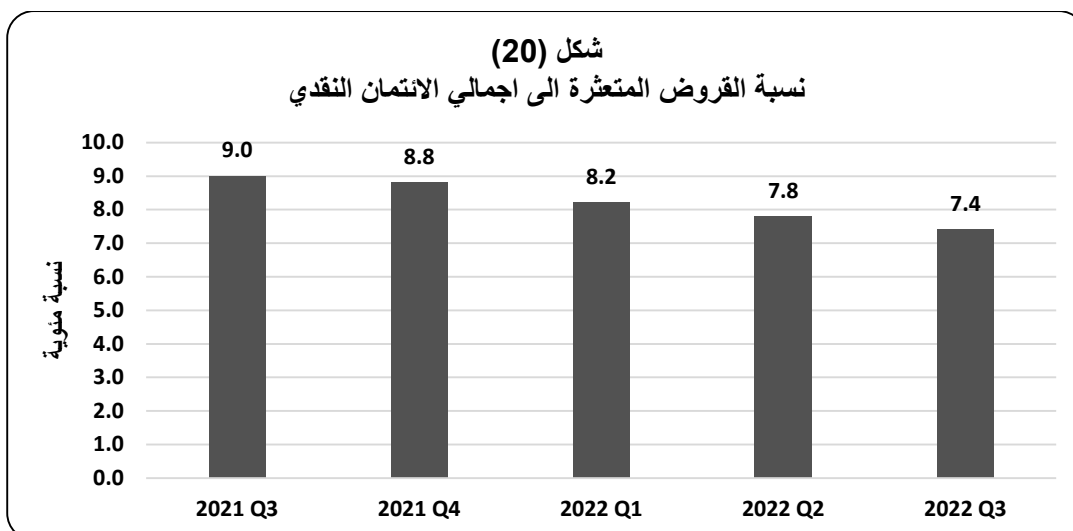


وبالعودة إلى العائد على حقوق الملكية والعائد على الموجودات لدى المصارف الخاصة نجد أنّ هناك ارتفاعاً في كليهما خلال المدة (2021Q3 – 2022Q3)، إذ ارتفع العائد على حقوق الملكية من (0.63%) خلال الفصل الثالث 2021 إلى (1.99%) أثناء الفصل نفسه من عام 2022، وكذلك حال العائد على الموجودات إذ ارتفع من (0.25%) إلى (0.74%) خلال المدة نفسها. وعلى النحو المبين في الشكل (19).



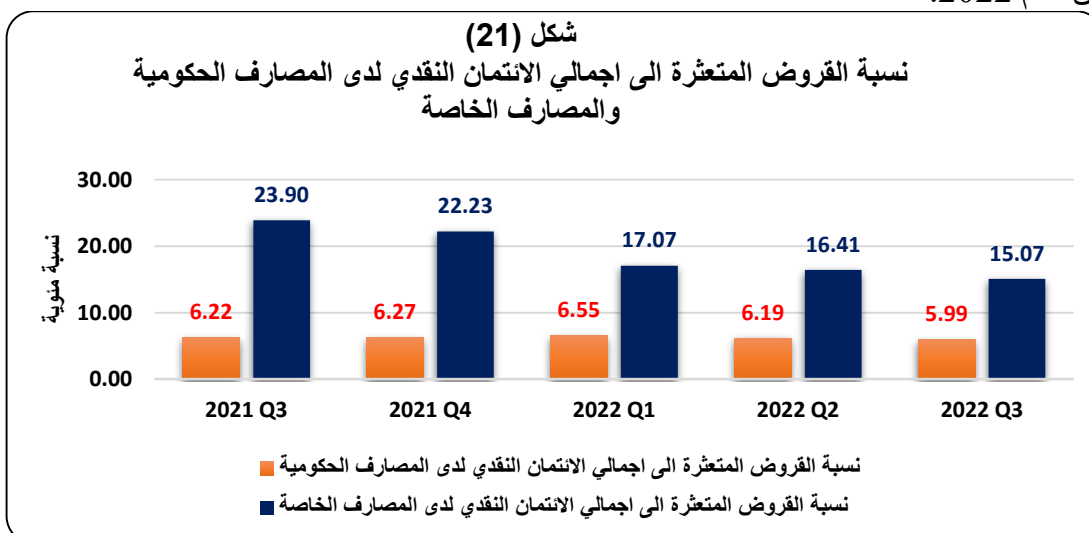
8- القروض المتعثرة/ إجمالي الائتمان النقدي

يُقاس هذا المؤشر من طريق قسمة القروض المتعثرة على إجمالي الائتمان النقدي، والشكل (20) يوضح أنّ نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الائتمان النقدي في الفصل الثالث من عام 2022 قد انخفضت إلى (7.4%) بعد أن كانت (9.0%) للفصل نفسه عام 2021، أي إنّ هناك انخفاضاً في نسبة نمو القروض المتعثرة، علماً أنّ هذه النسبة تمثل إجمالي المصارف العاملة.



المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث.

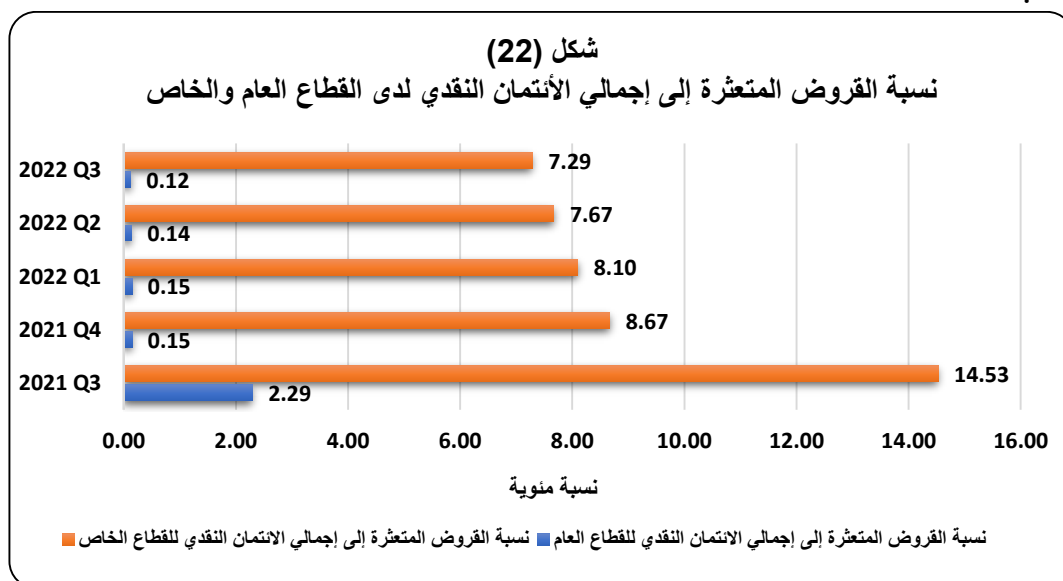
وبالعودة إلى تصنيف المصارف من حيث ملكيتها نجد أنّ نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الائتمان النقدي لدى المصارف الخاصة أكثر من نظيرتها المصارف العامة، والشكل (21) يوضح أنّ نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الائتمان النقدي لدى المصارف الخاصة قد انخفضت لتبلغ هذه النسبة (15.07%) في الفصل الثالث عام 2022، بعدما كانت (23.90%) للفصل نفسه من عام 2021 وكما بلغت نسبة مخصص القروض المتعثرة للمصارف الخاصة (39.5%) إلى إجمالي تخصيصات المصارف لذا توجب على المصارف زيادة التخصيص لتغطية القروض المتعثرة، أما فيما يخص المصارف العامة فإنّ هناك انخفاضاً في هذه النسبة من (6.22%) في الفصل الثالث 2021 إلى (5.99%) أثناء الفصل نفسه من عام 2022، كما بلغت نسبة مخصص القروض المتعثرة للمصارف العامة (60.5%) وهنا نلاحظ ان المصارف العامة أكثر تحوطاً من المصارف الخاصة في ما يخص تغطية المتعثر من القروض وذلك نتيجة الزيادة في نسبة الائتمان النقدي الممنوح من المصارف العامة إلى إجمالي الائتمان التي بلغت (84.3%) أثناء الفصل الثالث من عام 2022.



المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث.

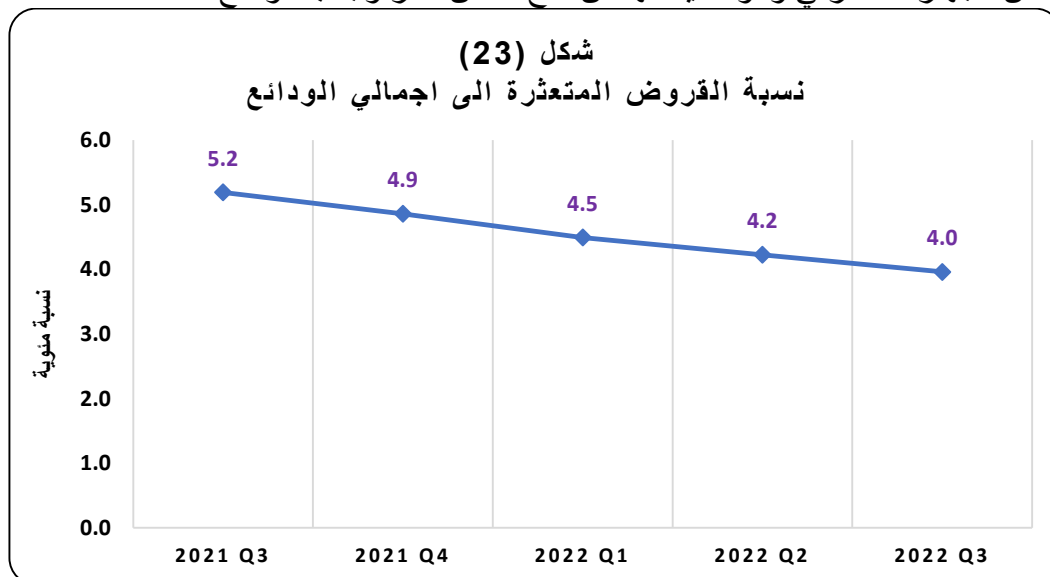
أما فيما يخص القروض المتعثرة لدى كلّ من القطاع الخاص والقطاع العام، فنجد أنّ حجم القروض المتعثرة لدى القطاع الخاص أكبر من نظيره في القطاع العام، إذ بلغت نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الائتمان النقدي لدى القطاع الخاص (7.29%) أثناء الفصل الثالث لعام

2022، في حين بلغت هذه النسبة للقطاع العام (0.12%) أثناء المدة نفسها، والشكل (22) يوضح ذلك.



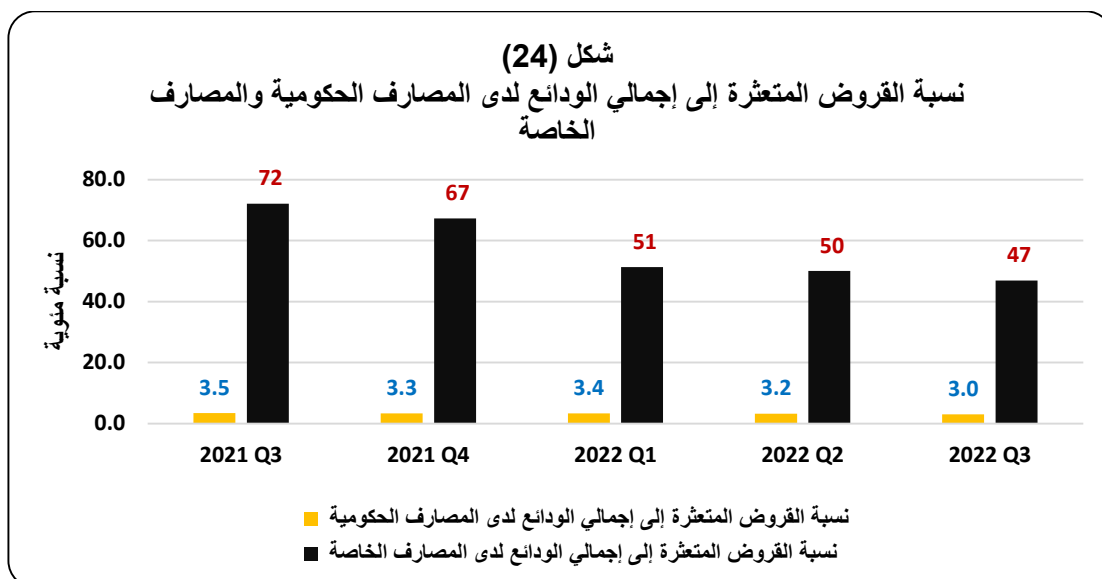
9- القروض المتعثرة/ إجمالي الودائع

يُقاس هذا المؤشر من طريق قسمة القروض المتعثرة على إجمالي الودائع لدى المصارف، والشكل (23) يوضح أن نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الودائع قد انخفضت من (5.2%) في الفصل الثالث لعام 2021 إلى (4.0%) للفصل نفسه من عام 2022، الأمر الذي يُعدُّ إيجابياً فيما يخصُّ الجهاز المصرفي وهو ما يمكنها من منح ائتمان أكثر وجذب الودائع.



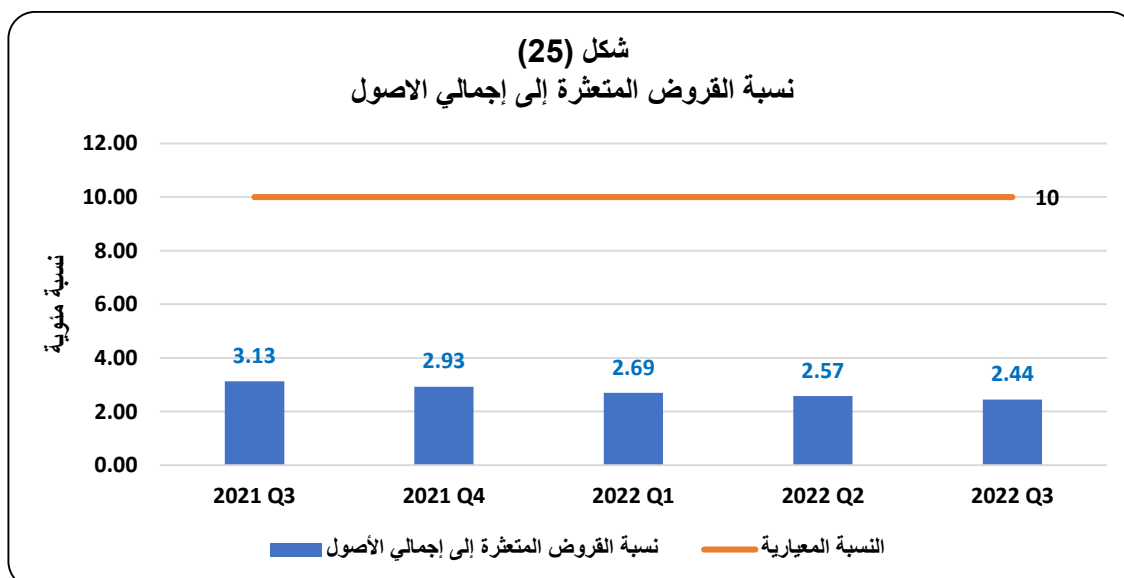
وبالعودة إلى تصنيف المصارف من حيث الملكية نجد أن هناك ارتفاعاً في هذه النسبة للمصارف الخاصة على الرغم من الانخفاض في نسبتها إلى إجمالي الودائع، والشكل (24) يوضح أن نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الودائع لدى المصارف الخاصة مرتفع إذا ما قورنت بالمصارف العامة، إذ بلغت في الفصل الثالث عام 2022 (47%) بعد أن كانت (72%) للفصل نفسه عام

2021، أي إنَّ هناك انخفاضاً في حجم القروض المتعثرة لدى المصارف الخاصة، في حين بلغت هذه النسبة لدى المصارف الحكومية (3%) خلال الفصل الثالث من عام 2022.



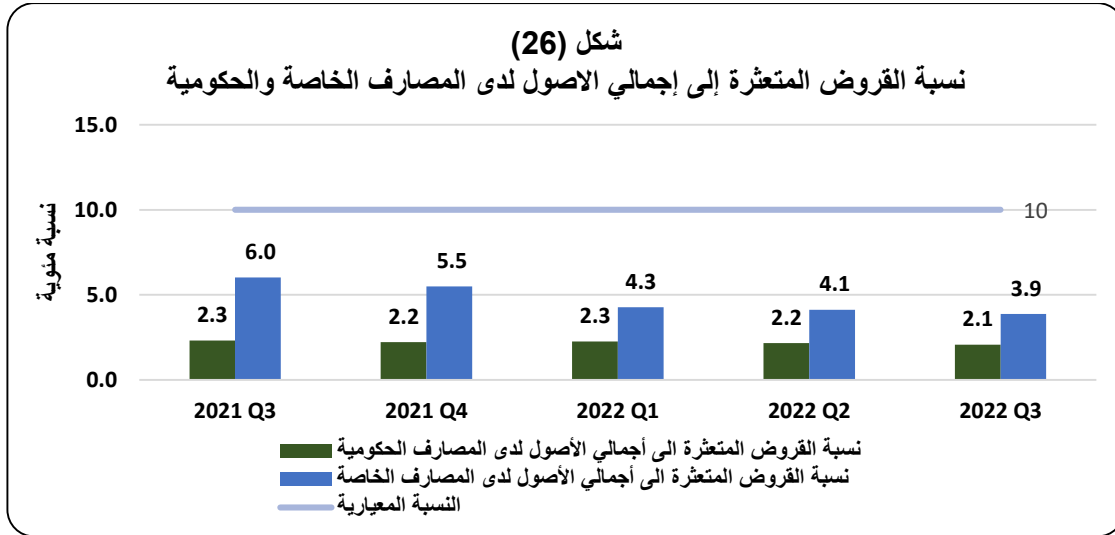
10- القروض المتعثرة/ إجمالي الأصول

يُقاس هذا المؤشر من طريق قسمة القروض المتعثرة على إجمالي الأصول لدى المصارف، إنَّ القيمة المعيارية لهذه النسبة هي (10%)¹، ويوضِّح الشكل (25) نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الأصول لدى المصارف العاملة في العراق، إذ يُلحظ أنَّ النسبة انخفضت إلى (2.44%) في الفصل الثالث لعام 2022 بعد أن كانت (3.13%) للفصل نفسه عام 2021، وبذلك فإنَّ نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الأصول لم تتجاوز النسبة المعيارية إذا ما تم قياسها إلى إجمالي المصارف.



¹ للمزيد انظر، البنك المركزي العراقي 2020، تقرير الإنذار المبكر للقطاع المصرفي، العدد الثالث عشر، ص18.

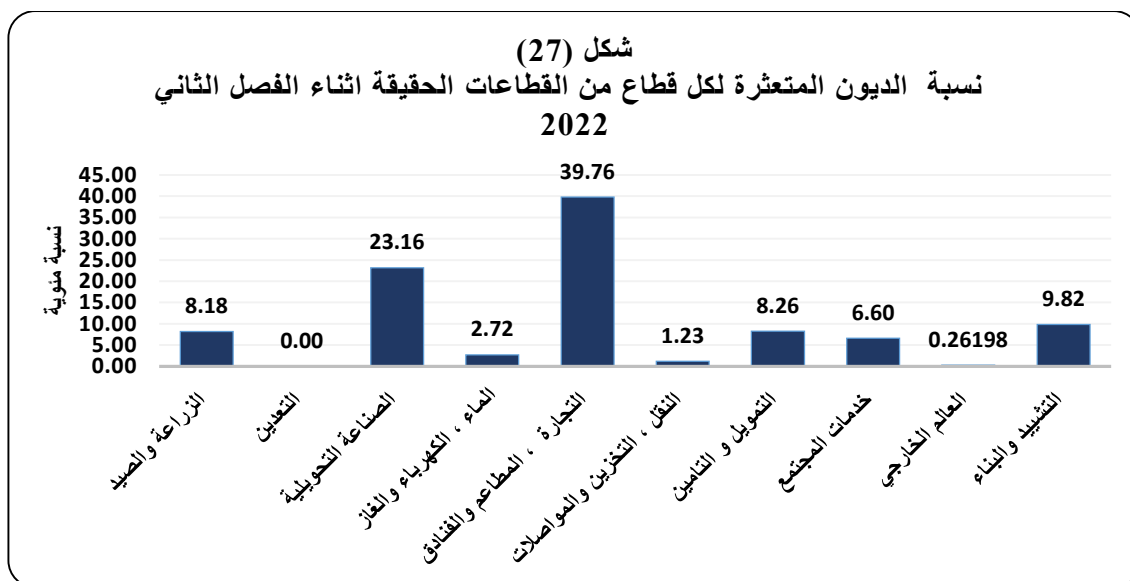
وبالعودة إلى تفصيل المصارف بحسب الملكية، نجد أنّ كلاً من المصارف الخاصة والحكومية لم تتجاوز النسبة المعيارية، والشكل (26) يوضح أنّ نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الأصول لدى المصارف الخاصة أو المصارف العامة لم تتجاوز النسبة المعيارية (10%)، ولكنّ هذه النسبة مرتفعة لدى المصارف الخاصة أكثر من نظيرتها الحكومية، إذ بلغت في الفصل الثالث من عام 2022 (3.9%)، في حين بلغت هذه النسبة (2.1%) لدى المصارف الحكومية أثناء المدة نفسها، وأنّ هذه النسبة لا تدعو إلى القلق فيما يخصّ الاستقرار المالي، إذ إنّ المصارف الحكومية تستحوذ على نسبة كبيرة من القطاع المصرفي.



المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث.

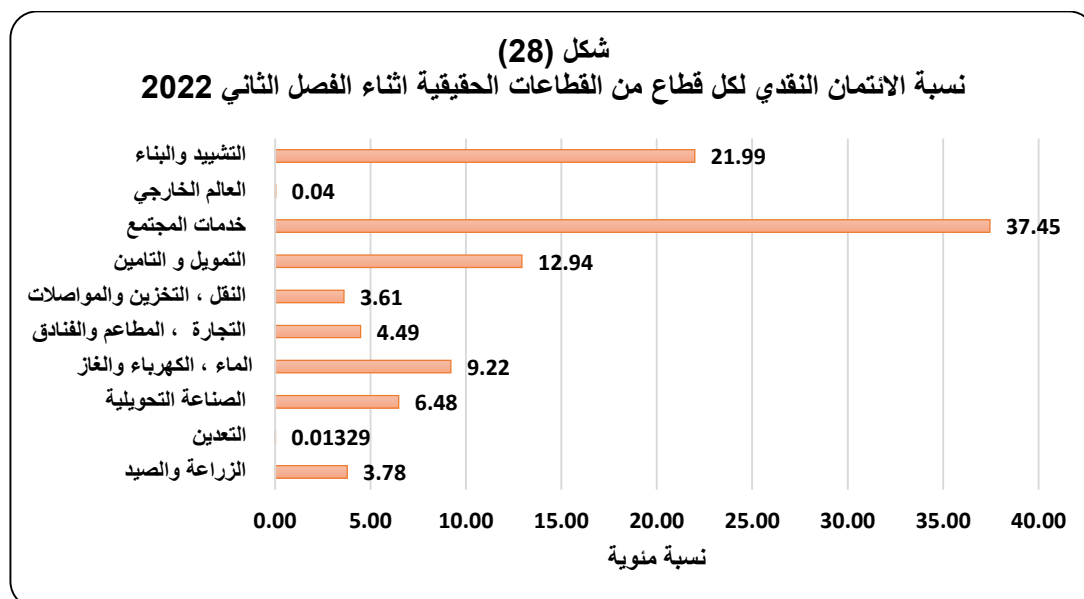
11-التوزيع القطاعي للقروض المتعثرة

يوضح هذا المؤشر التوزيع القطاعي للديون المتعثرة، والشكل (27) يبيّن أنّ قطاع التجارة والمطاعم والفنادق احتل النسبة الأكبر للقروض المتعثرة إذ بلغت (39.76%) أثناء الفصل الثاني من عام 2022 يليها قطاع الصناعات التحويلية بنسبة (23.16%) أثناء المدة نفسها، لذلك استوجب أن تكون المصارف أكثر حذراً في منح الائتمان داخل هذين القطاعين، لتجنب تعثر نشاطها وضمان سلامة أموال المودعين، ويوجب أيضاً ضرورة وضع سياسات تمكّن هذين القطاعين من التعافي والعودة إلى مسار النمو الصحيح بعد انحسار آثار جائحة كورونا السلبية تدريجياً.



المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث.

ومن الجدير بالذكر أنّ قطاع التجارة والمطاعم ليس هو صاحب النسبة الأكبر في حجم الائتمان الممنوح داخل القطاع الحقيقي، وعلى الرغم من ذلك فهو يمتلك النسبة الأكبر في حجم الديون المتعثرة، وأنّ قطاع خدمات المجتمع لديه النسبة الأكبر من الائتمان النقدي الممنوح إلى القطاعات الحقيقية بنسبة بلغت (37.45%)، يليه قطاع التشييد والبناء بنسبة بلغت (21.99%)، على النحو المبين في الشكل (28).

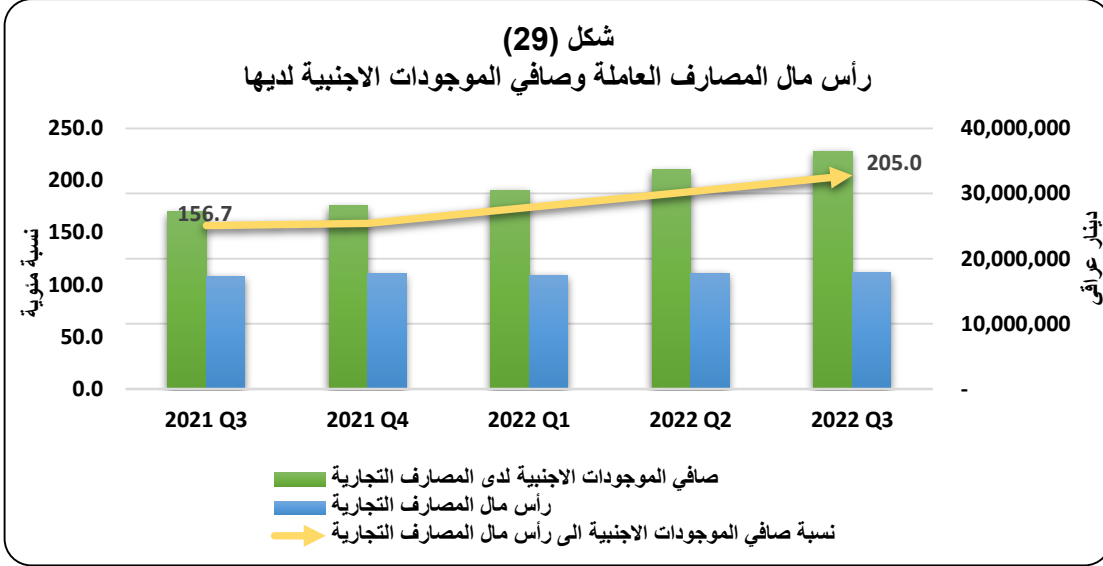


المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث.

12-صافي الموجودات الأجنبية لدى المصارف/ رؤوس أموال المصارف العاملة

يُقاس هذا المؤشر بقسمة صافي الموجودات الأجنبية للمصارف العاملة على رأس مالها، والشكل (29) يوضح هذه النسبة التي تبين الاحتفاظ بالعملة الأجنبية لدى المصارف التجارية في حال تعرضت العملة الوطنية إلى تقلبات حادة، ويتبين أنّ نسبة صافي الموجودات الأجنبية لدى المصارف التجارية قد ارتفعت من (156.7%) أثناء الفصل الثالث من عام 2021 إلى (205%) أثناء الفصل نفسه من عام 2022، الجدير بالذكر إنّ مصدر الأصول الأجنبية لدى القطاع المصرفي هو مصدر

داخلي¹، كما وان احتفاظ البنك المركزي بنسب كافية من الأصول الأجنبية موازية لعرض النقد بالمعنى الواسع، إذ بلغت نسبة الاحتياطيات الأجنبية إلى عرض النقد بالمعنى الواسع (78.9%) في الفصل الثالث من عام 2022، وان نسبة الموجودات الأجنبية إلى رأس مال المصارف مسيطر عليه من قبل السلطة النقدية في العراق.

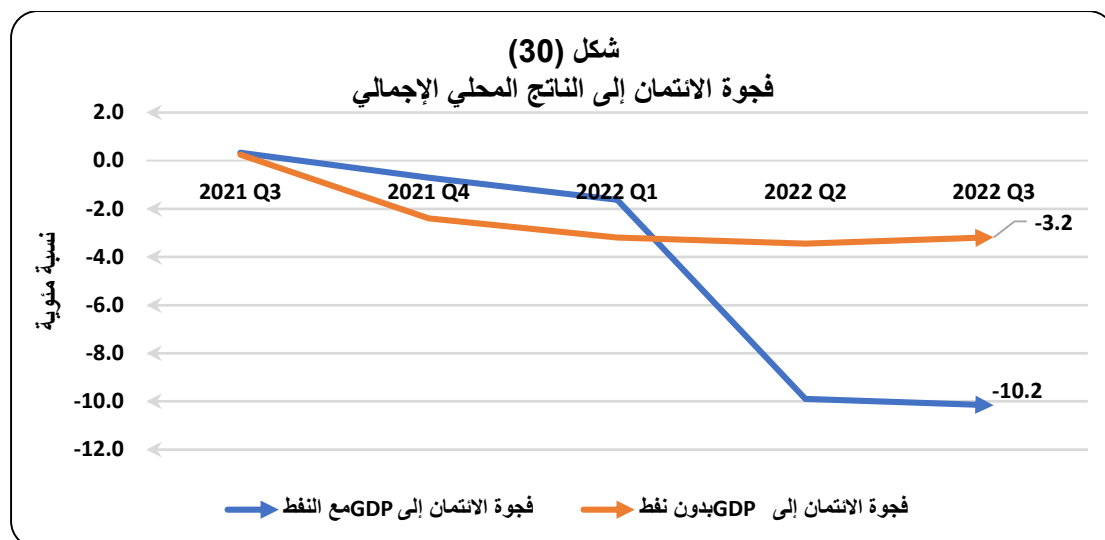


13- فجوة الائتمان للناتج المحلي الإجمالي²

تُعرّف فجوة الائتمان للناتج بأنّها نسبة الائتمان المُقدّمة للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي مطروحاً منه الاتجاه العام لنسبة الائتمان (الموجّه إلى القطاع الخاص) إلى الناتج المحلي الإجمالي، وتراوح القيمة المعيارية لهذا المؤشر بين (2% - 10%)، وكلما اقتربت النسبة المقدّرة من الحد الأعلى فإنّه يجب أن يتم وضع مصدات من رأس المال لمواجهة هذا النمو في الائتمان، أمّا إذا تجاوزت هذه النسبة الحد الأعلى فإنّ ذلك يشير إلى وجود ائتمان مفرط من المصارف، والشكل (30) يوضح بأنّ هذه الفجوة استقرت نسبتها عند قيمة سالبة سواء بالبيانات مع النفط أم من دون نفط، إذ بلغت (3.2%-) في حال اعتماد بيانات الناتج المحلي الإجمالي بدون النفط، وقد بلغت (10.2%-) في حال اعتماد البيانات مع النفط، مما يعني إمكانية زيادة الائتمان المُقدّم من المصارف إلى القطاع الخاص.

¹- المقصود هنا عدم قيام المصارف العراقية بالاقتراض من الخارج بالعملة الأجنبية وإعادة إقراضها بالعملة المحلية.

²- لمزيد من المعلومات عن طريقة احتساب فجوة الناتج راجع البنك المركزي العراقي، تقرير الإنذار المبكر العراقي العدد 18، الفصل الأول 2020، ص 23-24



جدول (2)
المؤشرات الخاصة بتحليل أداء المصارف

اتجاه المؤشر	الآثر في الاستقرار النقدي	معدل التغير %	قيمة المؤشر أثناء الفصل الثالث 2022	قيمة المؤشر أثناء الفصل الثالث 2021	اسم المؤشر
↔	ثابت	0	0	0	قروض البنك المركزي/إجمالي مطلوبات المصارف (%)
↑	ايجابي	4.0	51	49	الودائع المصرفية إلى M2 (%)
↓	ايجابي	-3.9	49	51	نسبة النقد في التداول إلى M2 (%)
↓	مقبول	-3.8	57.6	59.9	إجمالي الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع (%)
↓	مقبول	-3.0	1.26	1.30	المضاعف النقدي (%)
↑	ايجابي	-9.9	133.5	148.3	نسبة العملة في التداول إلى الودائع الجارية (%)
↑	ايجابي	439.7	9.5	1.76	العائد على حقوق الملكية (%)
↑	ايجابي	11.6	0.96	0.86	العائد على الموجودات (%)
↑	ايجابي	19	0.75	0.63	العائد على حقوق الملكية من نافذة بيع العملة الأجنبية للمصارف الخاصة (%)
↑	ايجابي	12	0.28	0.25	العائد على الموجودات من نافذة بيع العملة الأجنبية للمصارف الخاصة (%)
↑	ايجابي	16	29	25	نسبة صافي الدخل من الفائدة إلى إجمالي أرباح المصارف الخاصة (%)
↓	مقبول	-5.3	71	75	نسبة صافي الدخل من غير الفائدة إلى إجمالي أرباح المصارف الخاصة (%)
↑	ايجابي	215.8	1.99	0.63	العائد على حقوق الملكية للمصارف الخاصة (%)
↑	ايجابي	196	0.74	0.25	العائد على حقوق الموجودات للمصارف الخاصة (%)
↓	ايجابي	-17.7	7.4	9.0	القروض المتعثرة إلى إجمالي الائتمان النقدي (%)
↓	ايجابي	-23	4.0	5.2	القروض المتعثرة إلى إجمالي الودائع (%)
↓	ايجابي	-22	2.44	3.13	القروض المتعثرة إلى إجمالي الأصول (%)
↑	إيجابي	30.8	205.0	156.7	صافي الموجودات الأجنبية إلى رأس مال المصارف (%)
↓	ايجابي	-3500	-10.2	0.3	فجوة الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي مع النفط (%)
↓	ايجابي	-1700	-3.2	0.2	فجوة الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي بدون النفط (%)

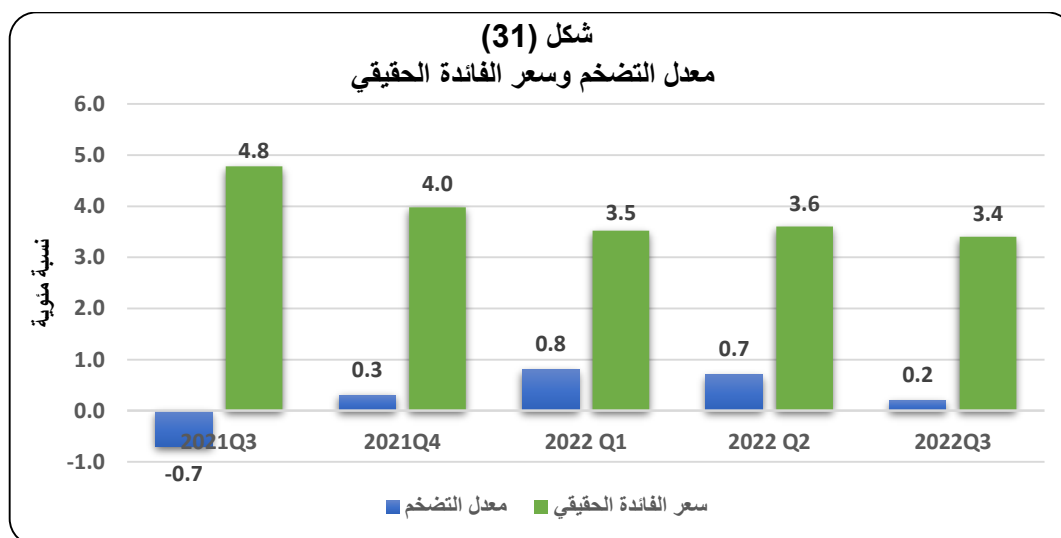
الفصل الثالث

تحليل مؤشرات أداء الاقتصاد الكلي

ان المتغيرات الاقتصادية الكلية تعد من أهم المتغيرات المؤثرة في الاقتصاد لذلك عمل تقرير الأذار المبكر على تحليل اهم المؤشرات الخاصة بالاقتصاد الكلي والتنبؤ بها من خلال مؤشر معدل التضخم، سعر الفائدة الحقيقي، مؤشر نسبة الفائض او العجز في الموازنة العامة إلى GDP فضلاً عن احتساب المخفض الضمني لـGDP الذي يوضح حدود إمكانيات الإنتاج داخل الاقتصاد العراقي، بالإضافة إلى قياس فجوة الناتج المحلي الإجمالي (GDP – gap)، وهي كالاتي:

أولاً: معدّل التضخم

يعد معدل التضخم مقياس كمي يعبر عن الإرتفاع او الإنخفاض في مستوى الأسعار داخل الاقتصاد أثناء مدة زمنية معينة، أن انخفاض أو ارتفاع القوة الشرائية للعملة المحلية مرتبط بالظروف التي يمر بها الاقتصاد العراقي حسب عوامل العرض والطلب، وانعكاس ذلك على المؤشرات المالية والمصرفية منها أسعار الفائدة الحقيقية، ويوضح الشكل (31) أن أسعار المستهلك في العراق سجلت ارتفاعاً أثناء شهر أيلول من عام 2022 لتبلغ (118.3%) مقارنة بشهر أرب من العام نفسه مُسجّلة (118.1%)، أي بمقدار تغيّر (0.2%)، والذي يمثل معدّل التضخم الشهري، إذ سجّل قسم الأغذية والمشروبات غير الكحولية ارتفاعاً قدره (1.6%)، قسم المطاعم والفنادق ارتفاعاً قدره (0.2%)، سجل قسم التعليم ارتفاعاً قدره (0.2%)، وسجل قسم الملابس والاحذية انخفاضاً بنسبة (0.7%)، وعند مقارنة الرقم القياسي العام للأسعار في العراق بصورة سنوية نجد انه ارتفع اذ بلغت نسبته (118.3%) من عام 2022 لشهر ايلول بعدما كان (112.3%) في شهر ايلول لعام 2021، أي بنسبة ارتفاع مقدارها (5.3%) والذي يمثل التضخم السنوي¹:

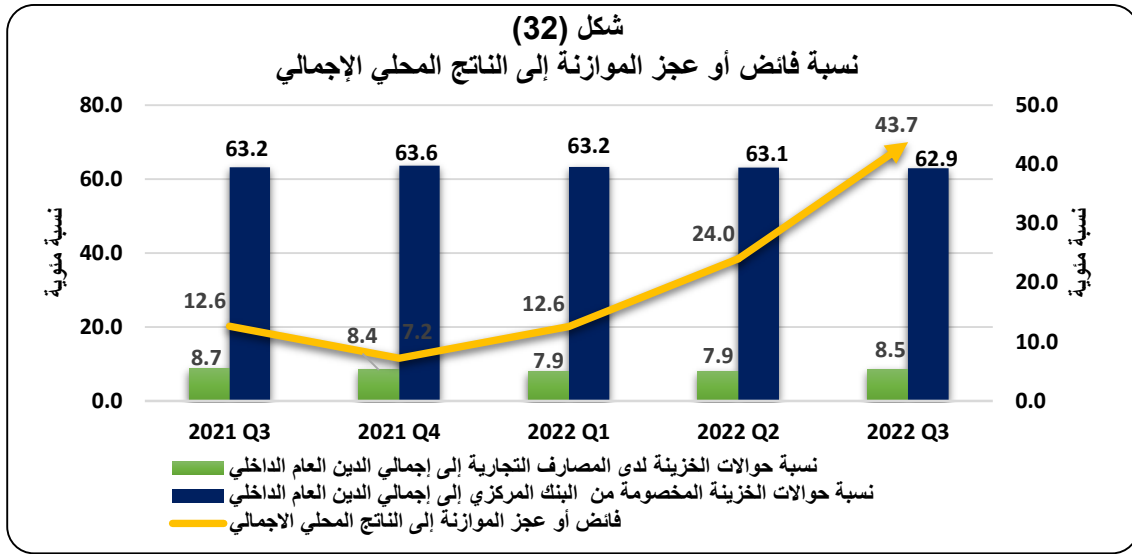


المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي والاقتصادي.
- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، تقرير الأرقام القياسية لأسعار المستهلك، لشهر أيلول 2022.

¹ المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، تقرير الأرقام القياسية لأسعار المستهلك، لشهر حزيران 2022.

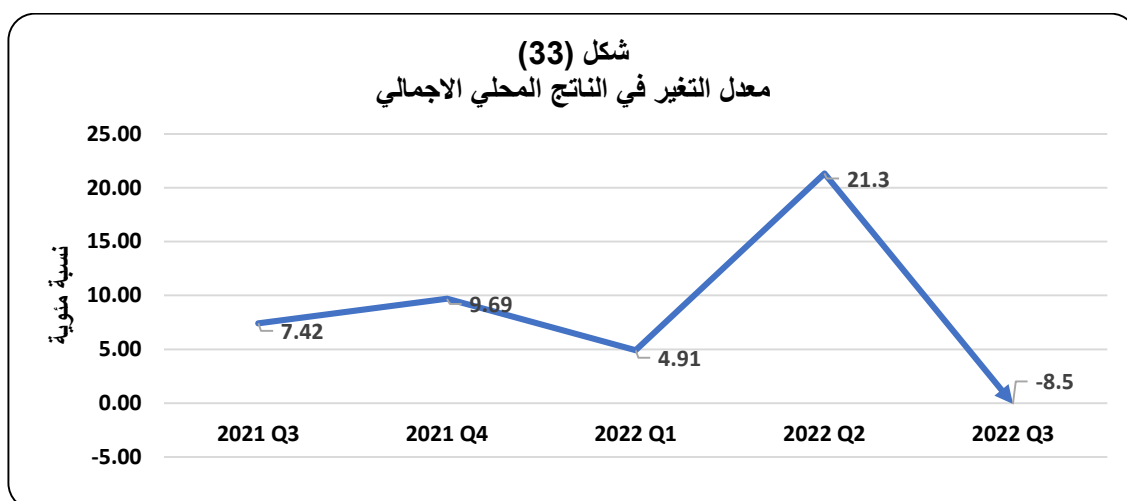
ثانياً: نسبة الفائض أو العجز في الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي (GDP)

يوضح هذا المؤشر نسبة التغير الذي يحصل في الموازنة العامة سواء بالإيجاب (فائض) أم بالسلب (عجز) وانعكاس ذلك على مزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص في الحصول على الائتمان من الجهاز المصرفي، ويبيّن الشكل (32) أنّ الموازنة العامة للدولة قد حققت فائضاً مقداره (43.7%) إلى الناتج المحلي الإجمالي في الفصل الثالث لعام 2022، إذ بلغ إجمالي الفائض في الموازنة أكثر من (44.043) تريليون دينار، أمّا حوالات الخزينة لدى المصارف التجارية إلى إجمالي الدين العام الداخلي فقد انخفضت من (8.7%) للفصل الثالث من عام 2021 إلى (8.5%) في الفصل نفسه من عام 2022 بمعنى تراجع حدة مزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص في الحصول على الائتمان، وكذلك انخفضت نسبة الحوالات المخصصة من البنك المركزي إلى الدين العام الداخلي بنسبة (62.9%) من الفصل الثالث لعام 2022 مقارنة بالفصل الثالث للعام السابق بنسبة (63.2%).



ثالثاً: معدّل التغير في الناتج المحلي الإجمالي (GDP)

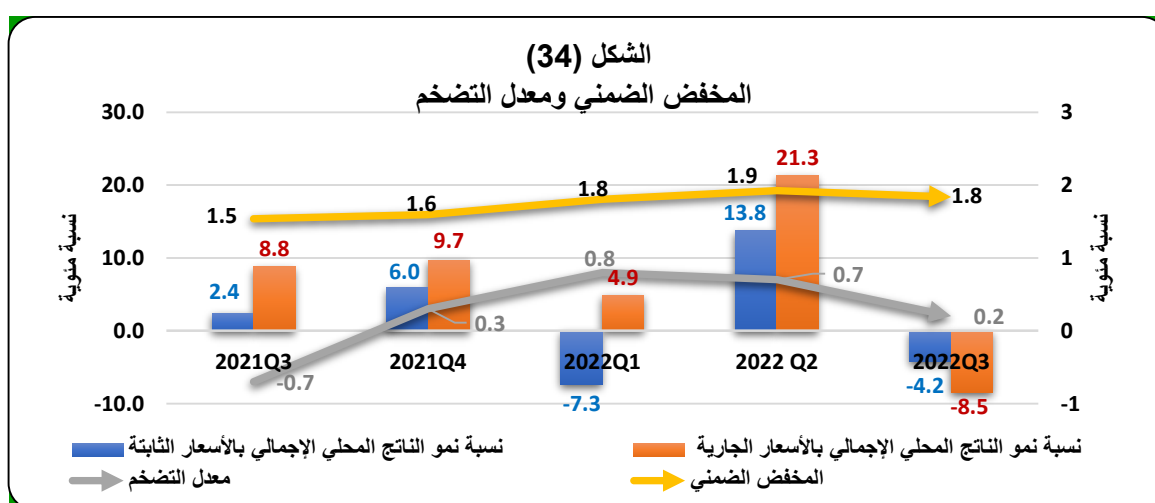
يمثل الناتج المحلي الإجمالي مقياس الأداء الاقتصادي للبلد، فهو يعبر عن النشاطات الاقتصادية أثناء مدة زمنية معينة، ويعكس مدى سلامة أو ضعف الاقتصاد المحلي، إذ إنّ معدّل النمو الإيجابي يشير إلى قدرة الاقتصاد على التوسع وخفض مستويات البطالة ومن ثمّ زيادة الدخل، وقد سجّل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في العراق نمواً سالباً أثناء الفصل الثالث لعام 2022 بمعدّل (-8.5%) وبمقدار بلغ (100) تريليون دينار مقارنة بالفصل الثاني من العام نفسه والبالغ (110) تريليون دينار وذلك نتيجة للتغير في حجم الإيرادات النفطية وعلى النحو المبين في الشكل (33).



المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث.

رابعاً: المخفض الضمني للناتج المحلي الإجمالي

يمكن قياس المخفض الضمني من خلال قسمة الناتج المحلي الإجمالي على الناتج المحلي الحقيقي¹، فكلما ارتفعت قيمة المخفض فهذا يعني أن هناك ارتفاعاً في المستوى العام للأسعار، والشكل (34) يوضح ارتفاع قيمة المخفض الضمني من (1.5%) للفصل الثالث في عام 2021 الى (1.8%) للفصل نفسه من العام الحالي، الذي يفسر أن هناك ارتفاعاً في المستوى العام للأسعار، ويرجع ذلك الى ارتفاع معدل التضخم من (-0.7%) للفصل الثالث من العام السابق الى (0.2%) للفصل نفسه لعام 2022، فضلاً عن تراجع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي بنسبة (-8.5%) للفصل الثالث لعام 2022 مقارنة بالعام السابق للفصل نفسه بنسبه (8.8%)، والجدير بالذكر أن قيمة المخفض الضمني تكون دائماً أعلى من قيمة معدل التضخم، بسبب اعتماد سلة ثابتة من السلع في احتساب التضخم، وأن الفجوة بين المخفض الضمني ومعدل التضخم تقرب من (1.6%) من الفصل الثالث لعام 2022.

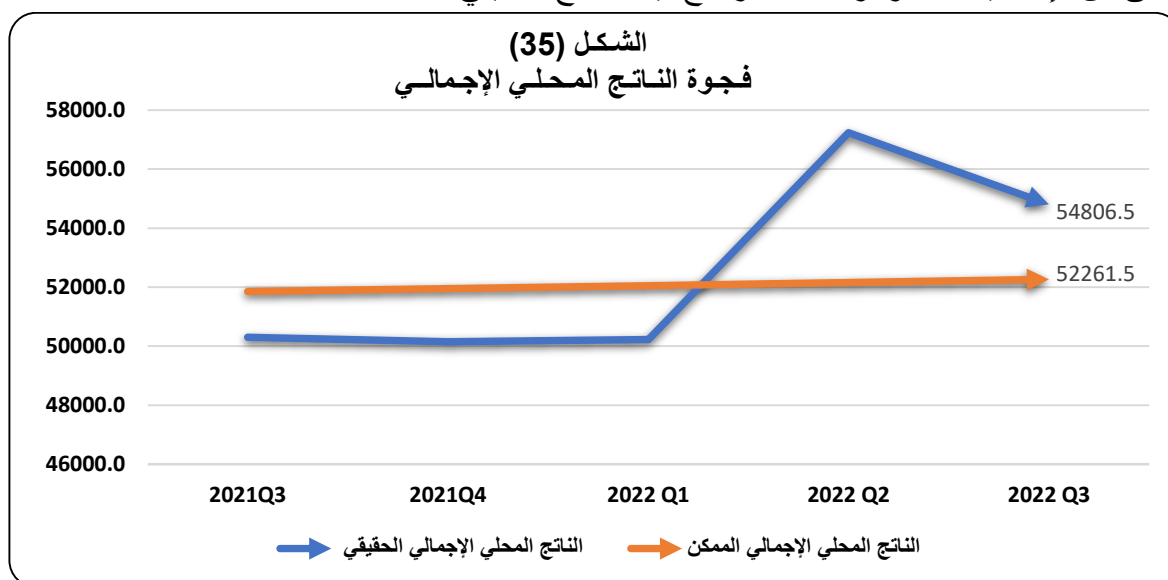


المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، تقرير الأرقام القياسية لأسعار المستهلك، لعامي 2021، 2022. البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي والاقتصادي.

(1) للمزيد حول المخفض انظر الى البنك المركزي العراقي، تقرير الإنذار المبكر، العدد التاسع عشر، ص 27.

خامساً: فجوة الناتج المحلي الإجمالي (1)

تعتبر الفجوة عن الفرق بين مستوى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والناتج المحلي الإجمالي الممكن (2)، فعندما تكون فجوة الناتج موجبة يكون الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أعلى من الممكن، أي يعمل الاقتصاد فوق قدرته، ومن المرجح أن يولد التضخم في حال كانت الزيادة في الناتج الحقيقي بسبب زيادة الطلب، أما إذا كان الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أقل من الممكن فتكون فجوة الناتج سالبة، أي قد يكون هنالك انكماش، ومن ثمَّ الفشل في خلق فرص عمل كافية لجميع الراغبين في العمل، والشكل (35) يوضح ارتفاع قيمة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الى (54) تريليون دينار للفصل الثالث من عام 2022 مقارنة بالفصل الثالث الذي بلغت (50) تريليون دينار لعام 2021، بينما سجل الناتج المحلي الإجمالي الممكن ثباتاً عند (52) تريليون دينار أثناء عام 2022، وكانت فجوة الناتج تراوح عند قيمة (2) تريليون دينار للفصل الثالث لنفس العام، بمعنى أنَّ الإنتاج داخل الاقتصاد اعلى من الإمكانيات المتوافرة بسبب ارتفاع قيمة الناتج الحقيقي.



المصدر: البنك المركزي العراقي، تقديرات قسم الاستقرار المالي والنقدي على وفق بيانات وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء للأعوام 2021، 2022.

(1) تم قياس هذه الفجوة من طريق قياس السلاسل الزمنية للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من خلال مرشح (Hodrick-Prescott, HP).
(2) للمزيد عن قياس فجوة الناتج راجع، البنك المركزي العراقي 2021، تقرير الإنذار المبكر، العدد الثامن عشر، ص30.

جدول (3) المؤشرات الخاصة بتحليل اداء الاقتصاد الكلي

اتجاه المؤشر	الأثر في الاستقرار المالي	معدل التغير %	قيمة المؤشر أثناء الفصل الثالث 2022	قيمة المؤشر أثناء الفصل الثالث 2021	اسم المؤشر
↑	مقبول	128.5	0.2	-0.7	معدل التضخم الشهري (%)
↑	إيجابي	246.8	43.7	12.6	فائض أو عجز الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)
↓	إيجابي	-2.29	8.5	8.7	نسبة حوالات الخزينة لدى المصارف التجارية إلى إجمالي الدين العام الداخلي (%)
↑	إيجابي	-0.47	62.9	63.2	نسبة حوالات الخزينة المخصصة من البنك المركزي إلى إجمالي الدين العام الداخلي (%)
↓	مقبول	-214.8	-8.5	7.4	معدل التغير في الناتج المحلي الإجمالي (%)
↑	مقبول	20	1.8	1.5	المخفض الضمني للناتج المحلي الإجمالي (%)
↑	إيجابي	8.96	54806.5	50298.8	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (مليار دينار عراقي)
↑	مقبول	263.4	2545.0	-1557	فجوة الناتج المحلي الإجمالي (مليار دينار)

